فصول في آيات الأنبياء ومسائل من النبوات

تأليف

الشيخ الإمام تقي الدين بن تيمية
- رحمه الله -

تحقيق وتعليق

أ.د. سليمان بن صالح بن عبد العزيز الغصن
الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية




بسم الله الرحمن الرحيم

فصول في آيات الأنبياء
ومسائل من النبوات

ح) دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٢٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الغصن، سليمان صالح

فصول في آيات الأنبياء ومسائل من النبوات؛/ سليمان صالح الغصن؛ الرياض، ١٤٢٧هـ.

١٠٧ص؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٣- ٥٧-٧٠١-٩٩٦٠

١- النبوات ٢- الأنبياء أ- العنوان

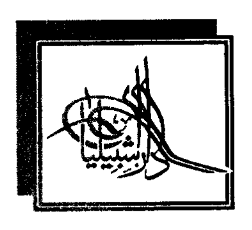
ديوي ٢٤٢ ١٤٢٧/٤٥٠٢هـ

رقم الايداع: ١٤٢٧/٤٥٠٢هـ

ردمك: ٣-٥٧-٧٠١-٩٩٦٠

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م



دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨- ٤٧٧٣٩٥٩ - ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠

E-mail: eshbelia@hotmail.com

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[1].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[2].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[3].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وبعد:

فقد اقتضت حكمة الله تعالى ورحمته بخلقه أن بعث إليهم رسلاً مبشرين ومنذرين، يأمرونهم بالتوحيد، وينهونهم عن الشرك، ويفصلون لهم الشرائع، ويبينون للناس مآل المطيعين وعاقبة العاصين، كما قال تعالى: ﴿رُّسُلًا

---

(١) سورة آل عمران، الآية [١٠٢].

(٢) سورة النساء، الآية [١].

(٣) الأحزاب، الآيات [٧٠-٧١].

مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[١]

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾[٢].

فحاجة الناس إلى النبوة أعظم من حاجتهم إلى الطعام والشراب، ولهذا لم يتركهم ربهم سدى بل أرسل رسله تترى، ولم يحكم بالعذاب إلا على من استنكف عن عبادته، وخالف رسله كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾.

والنبوة والرسالة اصطفاء يكرم الله بها من شاء من عباده، فلا يمكن أن ينالها الشخص بمحض إرادته، ولا بمجرد أعمال توصله.

ولعظم منزلة النبوة، ولكون الإيمان بالرسل أحد أركان الإيمان الستة تبرز أهمية معرفة خصائص دلائلها، وما يميز النبي الصادق من المتنبئ الكاذب، والرد على من خاض في هذه المسألة بلا علم راسخ، ولا حجة ظاهرة.

وقد كتب العلماء قديماً وحديثاً في مسائل النبوة وألفوا فيها مؤلفات خاصة، ومن أفضل من تكلم في هذا الموضوع شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- فقد كانت له جهود مشكورة في تحقيق مسائله، والرد على الآراء الضعيفة فيه، لما علم من أهميته وفي هذا يقول رحمه الله: (والإيمان بالنبوة أصل النجاة والسعادة، فمن لم يحقق هذا الباب، اضطرب عليه باب الهدى والضلال، والإيمان والكفر، ولم يميز بين الخطأ والصواب)[٣].

---

(١) النساء، الآية [١٦٥].

(٢) سورة الأحزاب، الآية [٣٦]

(٣) النبوات لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/٥٠٧).

وقد وقفت على مخطوط لشيخ الإسلام في هذا الموضوع، رأيت أهمية إخراجه، وكتابة مقدمة بين يديه، تظهر شيئاً من جهود شيخ الإسلام في تحقيق بعض مسائل النبوة، والرد على بعض الآراء الضعيفة في هذا الباب، عند الأشاعرة ومن تبعهم. وقد جعلت ذلك في قسمين:

القسم الأول: الدراسة.

القسم الثاني: الكتاب المحقق.

وأسأل الله تعالى العون والتوفيق، والإخلاص في الأقوال والأعمال إنه على كل شيء قدير، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



القسم الأول

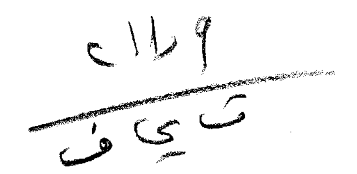
الدراســـــة

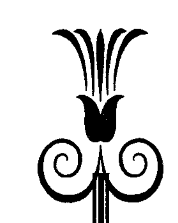
وفيه فصلان:

الفصل الأول: عـرض بعض جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة النبوة.

الفصل الثاني: التعريف بالمؤلف والكتاب المحقق.







الفصل الأول

عرض بعض جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة النبوة

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: علاقة المعجزة بالنبوة.

المبحث الثاني: ردّ شيخ الإسلام ابن تيمية على وجه دلالة المعجزة على النبوة عند الأشاعرة.

المبحث الثالث: الفارق بين معجزات الأنبياء وخوارق غيرهم عند الأشاعرة.

المبحث الرابع: ردّ شيخ الإسلام ابن تيمية على الأشاعرة في ما فرقوا به بين آيات الأنبياء وخوارق غيرهم.

المبحث الخامس: الفرق بين النبي الصادق والمتنبئ الكاذب.

المبحث السادس: علة عدم تأييد الله تعالى للمتنبئ الكاذب.

المبحث الأول

علاقة المعجزة بالنبوة

اختلفت أنظار الناس فيما يجب به قبول قول النبي.

فمنهم من جعل الحجة قائمة بقول النبي ﷺ أنا نبي ودعوته إلى ما يدعو إليه وإن لم يأت ببينة ولا برهان، ومن لم يقبل قوله كفر[١].

ومنهم من جعل الحجة على النبوة سلامة ما يأتي به النبي وشرعه من التناقض[٢].

ومنهم من حصر دليل النبوة بالمعجزة وهو قول الأشاعرة والمعتزلة[٣].

وقد عقد الجويني فصلاً عنون له بقوله "لا دليل على صدق النبي غير المعجزة" ثم قال: "فإن قيل: هل في المقدور نصب دليل على صدق النبي غير المعجزة؟ قلنا: ذلك غير ممكن"[٤].

والصواب أن المعجزات دليل صحيح على النبوة، ولكن دلائل النبوة ليست محصورة في المعجزات، بل هناك دلائل كثيرة، منها ما يتعلق بحال النبي وسيرته، ومنها ما يتعلق بشرعه وما يدعو إليه، ومنها ما يتعلق بمعجزاته، وغير ذلك.

---

(١) وهو قول الأباضية وكثير من الخوارج والكرامية. انظر أصول الدين للبغدادي (ص١٧٥-١٧٦).

(٢) وهو قول ثمامة وأتباعه من القدرية. انظر أصول الدين للبغدادي (ص١٧٦).

(٣) انظر شرح المقاصد (٥/٧٢).

(٤) الإرشاد للجويني (ص٣٣١).

يقول شيخ الإسلام رحمه الله:

"ولا ريب أن المعجزات دليل صحيح لتقرير نبوة الأنبياء، لكن كثير من هؤلاء -يعني أهل الكلام- بل كل من بنى إيمانه عليها يظن ألا تعرف نبوة الأنبياء إلا بالمعجزات...

وللنظار هنا طرق متعددة، منهم من لا يجعل المعجزة دليلاً، بل يجعل الدليل استواء ما يدعو إليه وصحته وسلامته من التناقض كما يقول طائفة من النظار، ومنهم من يوجب تصديقه بدون هذا وهذا، ومنهم من يجعل المعجزة دليلاً ويجعل أدلة أخرى غير المعجزة، وهذا أصح الطرق[1].

(١) شرح العقيدة الأصفهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١٥٥)، وانظر (ص٢٦٦) من المرجع نفسه.

المبحث الثاني

رد شيخ الإسلام على وجه دلالة المعجزة على النبوة عند الأشاعرة

قرر الأشاعرة أن المعجزة لا تدل على النبوة دلالة عقلية -وهي التي من شرطها استلزامها للمدلول وعدم تخلفها عنه، والتي تدل دلالة مطلقة من غير توقف على معرفة إرادة الدال- بل جعلوا دلالة المعجزة على النبوة دلالة وضعية من جنس دلالة اللفظ على مراد المتكلم، ودلالة الفعل على مراد الفاعل، تدل إن قصد الدلالة، ولا تدل بدون ذلك، فهي تدل مع الوضع، دون غيره[١].

يقول الجويني:

"واعلموا أرشدكم الله تعالى أن المعجزة لا تدل على صدق النبي حسب الأدلة العقلية على مدلولاتها، فإن الدليل العقلي يتعلق بمدلوله بعينه، ولا يقدر في العقل وقوعه غير دال عليه، وليس كذلك سبيل المعجزات- إلى أن قال-: والمرضي عندنا أن المعجزة تدل على الصدق من حيث تتنزل منزلة التصديق بالقول" ثم ذكر المثل المشهور فيمن قال بحضرة الملك: أنا رسول الملك إليكم، وادعى دعوى، وقال للملك: إن كنتُ صادقاً في دعواي فقم واقعد، ففعل الملك ذلك، كان هذا الفعل من الملك دليل تصديقه[٢].

---

(١) انظر النبوات لشيخ الإسلام (١/٥١٣، ٥٣٨).

(٢) الإشارد للجويني (ص٣٢٤-٣٢٥)، وانظر المواقف للإيجي (ص٣٤١).

فليس للمعجزة -عند الأشاعرة- وصف تتميز به وتختص به عن غيرها من الخوارق، وإنما يميزها عن غيرها اقترانها بدعوى النبوة والتحدي بها، وهذا هو الذي يجعلها سالمة من المعارضة.

وقد رد عليهم شيخ الإسلام -رحمه الله- وبين فساد قولهم في هذه المسألة حيث إنهم جعلوا الدليل والبرهان إن استدل به كان دليلاً، وإن لم يستدل به لم دليلاً، وإن اقترنت به الدعوى كان دليلاً، وإن لم تقترن به الدعوى لم يكن دليلاً عندهم، ولهذا لم يجعلوا دلالة المعجز دلالة عقلية، بل دلالة وضعية كدلالة الألفاظ بالاصطلاح"[1].

وذكر شيخ الإسلام أن جميع الأدلة عقلية بمعنى أن العقل إذا تصورها علم أنها تدل، فالأدلة تعلم بالعقل دلالتها على المدلول، "فإن ذلك اللفظ إنما يدل إذا علم أن المتكلم أراد به هذا المعنى. وهذا قد يعلم ضرورة، وقد يعلم نظراً، فقد يعلم قصد المتكلم بالضرورة، كما قد يعلم أحوال الإنسان بالضرورة، فيفرق بين حمرة الخجل وصفرة الوجل، وبين حمرة المحموم، وصفرة المريض بالضرورة.

وقد يعلم نظراً واستدلالاً، كما يعلم أن عادته إذا قال كذا: أن يريد كذا، وأنه لا ينقض عادته إلا إذا بيّن ما يدل على انتقاضها، فيعلم هذا كما يعلم سائر العاديات، مثل طلوع الشمس كل يوم والهلال كل شهر، وارتفاع الشمس في الصيف وانخفاضها في الشتاء"[2].

---

(١) النبوات ١/٢٢٩.

(٢) النبوات ٢/٥١٣.

وقال أيضاً:

"الدليل قد يدل بمجرده، وقد يدل بقصد الدال على دلالته، فالأول لا يحتاج إلى قصد الدلالة، كما يقول النحاة: إن الأصوات تدل بالطبع، كالنحنحة والسعال، والبكاء، ونحو ذلك من الأصوات، وهذا ليس كلاماً، وحينئذ فما يدل بقصد الدال، أحق بالدلالة ودلالته أكمل، ولهذا كانت دلالة الكلام على مقصود المتكلم، وهي دلالة سمعية، أكمل من جميع أنواع الأدلة على مراده، وهو البيان الذي علمه الله الإنسان وامتن بذلك على عباده، فمنها ما يدل بمجرده، ومنها ما يدل بقصد الدال، فإذا انضم إليه ما يعرف أنه قصد الدلالة، دل، فالدليل هنا في الحقيقة قصد الدال للدلالة، وهي دلالة لا تنتقض إذا لم يجوز عليه الكذب، وإنما الذي دل به على قصده، هو دل بجعله دليلاً، لم يدل بمجرده، فهو دليل بالاختيار، لا بمجرده، فالأقوال والأفعال التي يقصد بها الدلالة تدل باختيار الدال بها، لا بمجردها، ودلالتها تعلم بالعقل، وقد يفتقر من العقل إلى أكثر مما يفتقر إليه العقلي المجرد، لأنها تحتاج إلى أن يعلم قصد الدال، ولكن ما يحصل بها من الدلالة أوضح وأكثر، كالكلام، وعلى هذا فإذا أريد تقسيمها إلى عقلي ووضعي أي إلى عقلي مجرد وإلى وضعي، يحتاج مع العقل إلى قصد من الدال، فهو تقسيم صحيح"[1].

فالحق أن آيات الأنبياء مما يعلم العقلاء أنها مختصة بهم ليست من جنس ما يكون لغيرهم من العادات وخوارق العادات[2].

---

(١) النبوات ١/٥٣٩-٥٤٠.

(٢) انظر المرجع السابق ١/٥٠٨، ٥١٨.

المبحث الثالث

الفارق بين معجزات الأنبياء وخوارق غيرهم عند الأشاعرة

قررت الفرق والطوائف أن هناك فرقاً بين النبي وغيره، ولكن اختلفوا في حقيقة الفارق بينهما:

فذهب أكثر المعتزلة وغيرهم كابن حزم إلى أن الفارق وجود الخارق للعادة، فالعادة -عندهم- لا تخرق إلا لنبي، ولذا كذبوا بما يذكر من خوارق السحرة والكهان، وبكرامات الصالحين[١].

وذهب حذاق الفلاسفة إلى أنه لا فرق في حقيقة المعجزات والخوارق التي يأتي بها النبي أو غيره، من المتنبئين السحرة إلا أن النبي نفسه طاهرة يقصد الخير، والساحر نفسه خبيثة[٢].

وأما الأشاعرة فإنهم جعلوا الفارق هو المعجزة المقرونة بدعوى النبوة، أي المتحدى بها التي لا يمكن معارضتها كما قال صاحب شرح المقاصد:

"طريق إثبات النبوة على الإطلاق على المنكرين هو المعجزة لا غير"[٣].

وعرفوا المعجزة بأنها:

"أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي وعدم المعارضة"[٤] ومع ذلك لم يثبتوا

---

(١) انظر أصول الدين للبغدادي (ص١٧٥)، الإرشاد للجويني (ص٣١٦)، شرح المقاصد (٥/٧٢-٧٣)، النبوات (١/١٢٩-١٣٠، ٢١٣-٢١٤، ٤٨٤).

(٢) انظر الجواب الصحيح لشيخ الإسلام ابن تيمية (٦/٤٠٠)، النبوات (١/١٣٨).

(٣) شرح المقاصد (٥/١٩).

(٤) شرح المقاصد (٥/١١).

فروقاً معقولة في نفس الأمر بين آيات الأنبياء وما يأتي به غيرهم من الخوارق مما يحصل على يد بعض الصالحين أو السحرة والشياطين، فلم يذكروا فرقاً يعود إلى نفس الآية والخارق بل جعلوا الفرق الحقيقي اقترانها بدعوى النبوة والتحدي بعدم المعارضة.

يقول الجويني: "فإن المعجزة لا تدل لعينها، وإنما تدل لتعلقها بدعوى النبي الرسالة، ونزولها منزلة التصديق بالقول"[١].

وما ذكره الأشاعرة من فروق بين معجزة النبي، وكرامة الولي هي في الحقيقة فروق ضعيفة لا تعود إلى نفس المعجزة والكرامة، وإنما تعود إلى شيء خارج عنها، ومن ذلك ما ذكره البغدادي في أصول الدين بقوله: "اعلم أن المعجزات والكرامات متساوية في كونها ناقضة للعادات، غير أن الفرق بينهما من وجهين:

أحدهما: تسمية ما يدل على صدق الأنبياء معجزة، وتسمية ما يظهر على الأولياء كرامة للتمييز بينهما.

الوجه الثاني: أن صاحب المعجزة لا يكتم معجزته بل يظهرها ويتحدى بها خصومه ... وصاحب الكرامة يجتهد في كتمانها ولا يدعي فيها..

وفرق ثالث: وهو أن صاحب المعجزة مأمون التبديل معصوم عن الكفر والمعصية بعد ظهور المعجزة عليه، وصاحب الكرامة لا يؤمن تبدل حاله"[٢].

فكرامات الصالحين عندهم من جنس معجزات الأنبياء[٣].

---

(١) الإرشاد للجويني ص ٣١٩.

(٢) أصول الدين للبغدادي ص ١٧٤-١٧٥.

(٣) انظر الإرشاد للجويني ص ٣١٧، شرح المقاصد ٥/٧٢.

يقول الجويني:

"فإن قيل: فما الفرق بين الكرامة والمعجزة؟.

قلنا: لا يفترقان في جواز العقل، إلا بوقوع المعجزة على حسب دعوى النبوة"[١].

وكما لم يفرق الأشاعرة بين معجزة النبي، وكرامة الولي في نفس الأمر فلم يفرقوا أيضاً بين آيات الأنبياء والخوارق الشيطانية التي يأتي بها السحرة ونحوهم، فقد قال الجويني بعد أن ذكر جملة من الخوارق التي يمكن أن يفعلها الساحر قال: "ولا يمتنع عقلاً أن يفعل الرب تعالى عند ارتياد الساحر ما يستأثر بالاقتدار عليه، فإن كل ما هو مقدور للعبد فهو واقع بقدرة الله تعالى عندنا. والدليل على جواز ذلك كالدليل على جواز الكرامة. ووجه الميز ها هنا بين السحر والمعجزة كوجه الميز في الكرامة"[٢].

فالأشاعرة قالوا: "ليس بين معجزات الأنبياء وبين كرامات الأولياء والسحرة فرق إلا مجرد اقتران دعوى النبوة والتحدي بالمعارضة مع عدم المعارضة مع أن التحدي بالمعارضة قد يقع من المشرك، بل ومن الساحر، فلم يثبتوا فرقاً يعود إلى جنس الخوارق المفعولة، ولا إلى قصد الفاعل والخالق ولا قدرته ولا حكمته"[٣].

والحق أن ما ذكره الأشاعرة في هذا الموضوع ضعيف وفاسد، وقد رد عليهم شيخ الإسلام ابن تيمية بردود كثيرة يأتي بيانها في المبحث التالي:

---

(١) الإرشاد (ص٣١٩).

(٢) الإرشاد للجويني (ص٣٢١-٣٢٢).

(٣) الجواب الصحيح لشيخ الإسلام ابن تيمية ٦/٤٠١.

المبحث الرابع

رد شيخ الإسلام ابن تيمية على الأشاعرة فيما فرقوا به بين آيات الأنبياء وخوارق غيرهم

ناقش شيخ الإسلام ابن تيمية ما سطره الأشاعرة في مسألة النبوة، لا سيما في الفرق بين آيات الأنبياء وخوارق غيرهم، والفرق بين النبي والمتنبئ، وبيَّن ما يترتب على قولهم من مفاسد تقدح في منزلة النبوة.

ويمكن تلخيص أهم ما ذكره في الأمور التالية:

(١) أن آيات الأنبياء مساوية في الحد والحقيقة لسحر السحرة أمر معلوم الفساد بالاضطرار من دين الرسل.

(٢) أن هذا الزعم من أعظم القدح في دين الأنبياء، إذ كانت آياتهم من جنس سحر السحرة، وكهانة الكهان.

(٣) أنه على هذا التقدير لا يبقى دلالة، فإن الدليل هو ما يستلزم المدلول، ويختص به، فإذا كان مشتركاً بينه وبين غيره لم يبق دليلاً، فهؤلاء قدحوا في آيات الأنبياء، ولم يذكروا دليلاً على صدقهم.

(٤) أنه على هذا التقدير يمكن الساحر دعوى النبوة.وقول الأشاعرة: إنه عند ذلك يسلبه الله القدرة على السحر، أو يأتي بمن يعارضه: دعوى مجردة، فإن المنازع يقول: لا نسلم أنه إذا ادعى النبوة فلابد أن يفعل الله ذلك، لا سيما على أصله وهو: أن الله يجوز أن يفعل كل مقدور وهذا مقدور للرب فيجوز أن يفعله[1].

---

(١) انظر هذه الأوجه الأربعة في النبوات (١/ ٢٣٠).

(٥) أن تسويتهم بين آيات الأنبياء، وخوارق السحرة غلط عظيم، وعدم علم بقدر معجزات الأنبياء وآياتهم، فهم في الحقيقة لم يجعلوا المعجزة بذاتها دليلاً على النبوة، إلا إذا اقترنت بدعوى النبوة والتحدي، -يعني سلامتها من المعارضة بالمثل أو الإبطال، أما بغير ذلك فقد يوجد مثلها عند السحرة، ومعلوم أن هذا القول يجعل المعجزة ليست دليلاً، وما ليس بدليل لا يصير دليلاً بدعوى المستدل أنه دليل[١].

(٦) أن من الناس من ادعى النبوة وكان كاذباً، وظهرت على يده بعض هذه الخوارق، فلم يمنع منها، ولم يعارضه أحد، بل عرف أن هذا الذي أتى به ليس من آيات الأنبياء، وعرف كذبه بطرق متعددة، كما في قصة الأسود العنسي، ومسليمة الكذاب، وغيرهما ممن ادعى النبوة، فقولهم: إن الكذاب لا يأتي بمثل هذا الجنس ليس كما ادعوه[٢].

(٧) أن حقيقة الأمر على قول الأشاعرة الذين جعلوا المعجزة هي الخارق مع التحدي، أن المعجز في الحقيقة ليس إلا منع الناس من المعارضة بالمثل، سواء كان المعجز في نفسه خارقاً أو غير خارق.. وإذا كان كذلك جاز أن يكون كل أمر، كالأكل والشرب والقيام والقعود -معجزة، إذا منعهم أن يفعلوا كفعله، وحينئذ فلا معنى لكونها خارقاً، ولا لاختصاص الرب بالقدرة عليها، بل الاعتبار بمجرد عدم المعارضة، وهم يقرون بخلاف ذلك.

كما أنه على هذا يجوز أن يظهر على يد غير الأنبياء مثل معجزات الأنبياء

---

(١) انظر النبوات (١/ ٢٣٢-٢٣٣).

(٢) انظر النبوات (١/ ٢٢٣، ٤٩٦).

كالقرآن وغيره، إذا لم يدع النبوة، فالقرآن –على هذا- بمجرده ليس آية، وإنما يكون معجزاً إذ اقترنت به دعوى النبوة[١].

(٨) أن آيات الأنبياء مختصة بهم، فإن الدليل مستلزم للمدلول عليه، فآية النبي هي دليل صدقه وعلامة صدقه وإن لم يستدل بها، فلا توجد قط إلا مستلزمة لصدقه. وقد ادعى الأشاعرة أن آيات صدق الأنبياء منفكة عن صدقهم، فقد يكون مثلها لرجل صالح ولساحر وكاهن، بل ولمدعي الإلهية وإنما منعوا حصولها لمن يكذب في دعوى النبوة، فجوزوا الدليل مع عدم المدلول عليه إلا إذا ادعى المدلول عليه كاذب[٢].

(٩) أن آيات الأنبياء ليس من شرطها استدلال النبي بها، ولا تحديه بالإتيان بمثلها، بل هي دليل على نبوته وإن خلت عن هذين القيدين، وهذا كإخبار من تقدم بنبوة محمد ﷺ، فإنه دليل على صدقه وإن كان هو لم يعلم بما أخبروا به ولا يستدل به. وأيضاً فما كان يظهره الله على يديه من الآيات مثل تكثير الطعام والشراب مرات وغير ذلك كله من دلائل النبوة، ولم يكن يظهرها للاستدلال بها، ولا يتحدى بمثلها، بل لحاجة المسلمين إليها، وكذلك إلقاء الخليل في النار إنما كان بعد نبوته ودعائه لهم إلى التوحيد[٣].

(١٠) أن آيات الأنبياء لا تكون إلا خارقة للعادة، ولا تكون مما يقدر أحد على معارضتها، فاختصاصها بالنبي وسلامتها عن المعارضة شرط فيها، بل

(١) انظر النبوات (١/٢٤٢-٢٤٤)، (٤٨٦-٤٩٠).

(٢) انظر النبوات (١/٤٩١، ٥٠٠).

(٣) النبوات (١/٤٩٨-٥٠٠). وانظر المرجع نفسه (٢/٨٥٣-٨٥٦).

وفي كل دليل – لكن كما أنه لا يكفي مجرد كونه خارقاً لعادة أولئك القوم دون غيرهم، فلا يكفي أيضاً عدم معارضة أولئك القوم، بل لابد أن يكون مما لم يعتده غير الأنبياء، فيكون خارقاً لعادة غير الأنبياء، فمتى عرف أنه يوجد لغير الأنبياء بطلت دلالته، ومتى عارض غير النبي النبي بمثل ما أتى به بطل الاختصاص(١).

(١١) أن اشتراط الأشاعرة في المعجزة التحدي، واقترانها بدعوى النبوة غير صحيح، فإنه عامة معجزات الرسول ﷺ لم يكن يتحدى بها، ولم يتحدى إلا بالقرآن، ولم يتحداهم به ابتداء بل لما قالوا إنه افتراه.

وقد علم أن الكفار لا يأتون بمثل آيات الأنبياء فعجزهم عن الإتيان بمثلها لازم لها لكن ليس من شرط ذلك أن يقترن التحدي بإخبار النبي عن نفسه بأنه نبي. ثم إن آيات الأنبياء منها ما كان قبل ولادتهم، وقبل إنبائهم، ومنها ما يكون بعد موتهم – كإخبارهم بما يكون بين يدي الساعة- فالآية دليل صدق الرسول، والدليل لا يختص لا بمكان ولا زمان، ولا يكون هذا الدليل إلا من جنس لا يقدر عليه الإنس كلهم ولا الجن فلابد أن يكون جنسه معجزاً أعجز الإنس والجن(٢).

(١٢) أن كرامات الأولياء هي من دلائل النبوة، وهي مؤكدة لآيات الأنبياء، ومن معجزاتهم، فهي بمنزلة الإرهاصات التي تتقدمهم، فإنها لا توجد إلا لمن اتبع النبي الصادق، وهي معتادة للصالحين، فصار وجودها

---

(١) انظر النبوات (١/٥٠٠-٥٠١).

(٢) انظر النبوات (٢/٧٩٣-٧٩٤).

كوجود ما أخبر به النبي من الغيب، ولكنها لا تكون مثل آيات الأنبياء التي تثبت نبوتهم وبها وجب على الناس الإيمان بهم.

وآيات الأنبياء منها كبار وصغار كما قال تعالى: ﴿فَأَرَىٰهُ ٱلۡأٓيَةَ ٱلۡكُبۡرَىٰ﴾[1] وقال تعالى: ﴿لَقَدۡ رَأَىٰ مِنۡ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ﴾[2] فالآيات الكبرى مختصة بهم، وأما الآيات الصغرى فقد تكون للصالحين مثل تكثير الطعام، فهذا قد وجد لغير واحد من الصالحين، لكن لم يوجد كما وجد للنبي ﷺ أنه أطعم الجيش من شيء يسير، فقد يوجد لغيرهم من جنس ما وجد لهم، لكن لا يماثلون في قدره، فهم مختصون إما بجنس الآيات فلا يكون لمثلهم، كالإتيان بالقرآن، وانشقاق القمر وقلب العصا حية، وانفلاق البحر، وأن يخلق من الطين كهيئة الطير، وإما بقدرها وكيفيتها كنار الخليل، فإن أبا مسلم الخولاني وغيره صارت النار عليهم برداً وسلاماً، لكن لم تكن مثل نار إبراهيم في عظمتها كما وصفوها، فهو مشارك للخليل في جنس الآية، كما هو مشارك في جنس الإيمان محبة الله وتوحيده، ومعلوم أن الذي امتاز به الخليل من هذا لا يماثله فيه أبو مسلم وأمثاله[3].

(١٣) أن ما يأتي به السحرة والكهان من العجائب والخوارق جنس معتاد مقدور عليه من أهل الكذب والفجور، فهي خارقة بالنسبة لغير أهلها، وكل

---

(١) سورة النازعات، الآية [٢٠].

(٢) سورة النجم، الآية [١٨].

(٣) انظر النبوات (١/١٤١-١٤٣)، (١/٥٠١-٥٠٢)، (٢/٨٠١-٨٠٤)، (٨٢٣-٨٢٤)، (٨٦٥-٨٦٦).

صناعة فهي خارقة عند غير أهلها، ولا تكون آية.

فما يأتي به السحرة والكهان يمتنع أن يكون آية لنبي، بل هو آية على الكفر، فكيف يكون آية للنبوة وهو مقدور للشياطين.

فآيات الأنبياء خارجة عن مقدور من أرسل الأنبياء إليهم، وهم الجن والإنس، فلا تقدر الإنس والجن على أن يأتوا بمثل معجزات الأنبياء[1].

(١) انظر النبوات ١/٥٠٢، ٥٢٣-٥٢٥، ٢/٨٠١.

المبحث الخامس

الفرق بين النبي الصادق والمتنبئ الكاذب

وكما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله الفروق بين معجزات الأنبياء والخوارق التي تحصل لغيرهم، وبين فساد من ساوى بينهما في نفس الأمر -كما في المبحث السابق- فإنه ذكر أن هناك فروقاً بين النبي الصادق والمتنبي الكاذب من وجوه كثيرة وفي هذا يقول رحمه الله:

"فالفرق حاصل في صفات هذا وصفات هذا، وأفعال هذا وأفعال هذا، وأمر هذا وأمر هذا، وخبر هذا وخبر هذا، وآيات هذا وآيات هذا، إذ الناس محتاجون إلى هذا الفرقان أعظم من حاجتهم إلى غيره. والله تعالى يبينه وييسره.

وكيف يشبه خير الناس بشر الناس..

ولهذا لما مثلوا الرسول بالساحر وغيره قال تعالى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَٰلَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾[1]"[2].

فكل من الساحر والمتنبئ الكاذب يأمر بالشرك ويستعين على مطالبه بالكذب والفواحش والظلم فمقصوده الفساد والظلم.

وأما النبي فهو صادق يأمر بالتوحيد ومقصوده العدل والصلاح[3].

---

(١) سورة الفرقان، الآية [٩].

(٢) انظر النبوات (١/١٥٢).

(٣) انظر النبوات (١/١٩٢-١٩٤).

يقول شيخ الإسلام:

"الكذاب المدعي للنبوة لا يأمر بجميع ما أمرت به الأنبياء، وينهى عن كل ما نهوا عنه، فإن ذلك يفسد مقصوده، وهو كاذب فاجر شيطان من أعظم شياطين الإنس، والذي يعينه على ذلك من أعظم شياطين الجن"[(١)].

وكل من الساحر والكاهن يستعين بالشياطين ويعظهم، وأما النبي فإنه يستعين بالملائكة ويذم إبليس وجنوده[(٢)].

والكهانة والسحر يمكن أن تنال بالتعلم والاكتساب بخلاف النبوة فإنه لا ينالها أحد باكتسابه[(٣)].

ويرد شيخ الإسلام ابن تيمية على الأشاعرة في عدم معقولية ما فرقوا به بين النبي وغيره، فيذكر أن الأشاعرة لم يأتوا بفرق معقول بين النبي وغيره، بل قالوا: إن النبي يقترن بدعواه التحدي، فمن ادعى النبوة وهو كاذب لم يجز أن يخرق الله له العادة، أو يخرقها له ولا تكون دليلاً على صدقه، لما يقترن بها مما يناقض ذلك.

فالخارق -عندهم- يجوز أن يخلق على يد مدعي النبوة والساحر والصالح، لكن إن ادعى النبوة دلت على صدقه، وإن لم يدع النبوة لم يدل على شيء، مع أنه لا فرق عند الله بين أن يخلقها على يد مدعي النبوة وغير مدعي النبوة، بل كلاهما جائز فيه.

---

(١) انظر النبوات (٥٢١/١).

(٢) انظر النبوات (١٩٢/١-١٩٤).

(٣) انظر النبوات (٥٥٨/١).

فإذا كان هذا مثل هذا لم كان أحدهما دليلاً دون الآخر؟ ولم اقترن العلم بأحد المتماثلين دن الآخر؟ ومن أين علمتم أن الرب لا يخرقها مع دعوة النبوة إلا على يد صادق، وأنتم تجوزون على أصلكم كل فعل مقدور، وخلقها على يد الكذاب مقدور[١].

(١) انظر النبوات (١/١٣٦).

المبحث السادس

علة عدم تأييد الله تعالى للمتنبئ الكذاب

اتفقت طوائف الأمة أن الله تعالى لا يؤيد المتنبئ الكاذب، بحيث يشتبه على الناس أمره، ويستمر في دعواه، فيظنونه نبياً صادقاً.

ثم اختلفوا في تعليل ذلك على أقوال:

فالمعتزلة قالوا: إن إظهار المعجزة على يد المتنبئ الكذاب قبيح والله سبحانه وتعالى منزه عن فعل القبيح.

وهذا مبني على قولهم بالتحسين والتقبيح فقالوا: إن تأييد الكذاب بالمعجزة قبيح، والله منزه عنه، والدليل على أنه منزه عنه أن القبيح لا يفعله إلا جاهل بقبحه أو محتاج، والله سبحانه منزه عن الجهل والحاجة[1].

وأما الأشاعرة فلهم في ذلك طريقان:

الطريقة الأولى: قالوا إن علة امتناع ذلك أنه يستلزم عجز الرب تعالى عن تصديقه الرسول الصادق، فهم لما قرروا حصر دلالة النبوة في المعجزة، قالوا إنه يمتنع أن يؤيد الله تعالى المتنبئ الكاذب بالمعجزة لأنها الدليل الوحيد على النبوة، فإذا أيد الكاذب بها صار الرب غير قادر على تصديق الرسول الصادق[2].

---

(١) انظر الإرشاد للجويني (ص٢٢٦)، المواقف للإيجي (ص٣٤٢)، شرح العقيدة الأصفهانية (ص ٢٥٣).

(٢) انظر شرح المقاصد (١٨/٥)، درء التعارض لشيخ الإسلام ابن تيمية (٤٠/٩)، شرح العقيدة الأصفهانية (سص١٦٣).

قال شيخ الإسلام

"وهذه طريقة الأشعري في أكثر كتبه وأحد قوليه، وسلكها القاضي أبوبكر —يعني الباقلاني- وأبو إسحاق الإسفراييني وأبوبكر بن فورك، وأبو محمد بن اللبان، وأبو علي بن شاذان والقاضي أبو يعلى وغيرهم"(١).

الطريقة الثانية: قالوا نحن نعلم بالإضطرار أن الله تعالى أيد الأنبياء بالمعجزات وجعلها علامة صدقهم، و العلم بذلك يقع ضرورياً بقرائن أحوال: كالعلم بخجل الخجل، ووجل الوجل، وغضب الغضبان.. ولا يتوقف العلم بما هذا سبيله على نظر واستدلال فيقبل عليه اعتراض.

وقالوا: نحن نعلم بالضرورة أنه تعالى لا يؤيد الكاذب بخلق معجزة له، ثم اختلفوا: هل عدم تأييد الله تعالى للكاذب لأن ذلك غير ممكن، إذ لو أمكن لجاز وقوعه، أم أنه مقدور للرب ولكنه لا يفعله كما نعلم أنه لا يفعل كثيراً من الخوارق المقدورات كقلب الجبل ياقوتاً والبحر زئبقاً(٢).

وهذا القول الأخير —وهو أنه مقدور للرب تعالى لكنه لا يفعله- حق لكن منازعوهم يقولون هو يستلزم نقيض ما نفوه من كون الله يخلق شيئاً لشيء، ويخلق شيئاً بشيء(٣).

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لشيخ الإسلام ابن تيمية (٦/٣٩٧-٣٩٨)، وانظر الإرشاد للجويني (ص٣٢٦)، نهاية الإقدام للشهرستاني (ص٤٣٤)، والنبوات (١/٤٨٠).

(٢) انظر الإرشـاد للجويني (ص٣٢٧)، نهاية الإقدام (ص٤٣٤)، المواقف (ص٣٤١-٣٤٢)، شرح المقاصد (٥/١٨)، درء التعارض (٩/٤٠)، الجواب الصحيح (٦/٣٩٨-٣٩٩)، شرح العقيدة الأصفهانية (ص٢٦٣-٢٦٤).

(٣) الجواب الصحيح (٦/٤٩٩).

لأن من مذهب الأشاعرة نفي تعليل الأحكام، ونفي الحكمة في أفعال الرب تعالى، فليس لله تعالى -عندهم- حكمة فيما يفعله ولا فيما يأمر به وينهى عنه، فالأفعال كلها في حقه سواء، فله أن يأمر بما نهى عنه، أو ينهى عما أمر به.

فمنعهم تأييد الله تعالى للمتنبئ الكاذب حق، لكنه يناقض ما أصلوه من نفي الحكمة في أفعال الرب تعالى.

والحق أن الله تعالى لا يؤيد كاذباً لأن ذلك يتنافى مع حكمته ورحمته وسنته ومشيئته.

وقد قرر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن الله تعالى منزه عن تأييد الكذاب بالمعجزة لما "علم من حكمة الله تعالى في مخلوقاته، ورحمته ببريته، وسنته في عباده، فإن ذلك دليل على أنه لا يؤيد كذاباً بمعجزة لا معارض لها -ثم ذكر بعض الآيات والأمثلة الدالة على حكمته ورحمته، وبين أن الشخص- إذا استقرأ ما يجده في نوع الإنسان من أن كل من عظم ظلمه للخلق، وضراره لهم كانت عاقبته عاقبة سوء، وأتبع اللعنة والذم. ومن عظم نفعه للخلق وإحسانه إليهم كانت عاقبته عاقبة خير، وأمثال ذلك استدل بما علم ما لم يعلم، حتى يعلم أن الدولة ذات الظلم والجبن والبخل سريعة الانقضاء...

كذلك سنته في الأنبياء الصادقين وأتباعهم من المؤمنين، وفي الكذابين بالحق، أن هؤلاء ينصرهم ويبقي لهم لسان صدق في الآخرين، وأولئك ينتقم منهم ويجعل عليهم اللعنة.

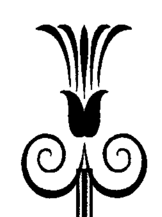
فبهذا وأمثاله يعلم أنه لا يؤيد كذاباً بمعجزة[1] لا معارض لها، لأن في ذلك من الفساد والضرر بالعباد ما تمنعه رحمته، وفيه من سوء العاقبة ما تمنعه حكمته، وفيه من نقض سنته المعروفة، وعادته المطردة ما تعلم به مشيئته قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[2]"[3].

(١) في المطبوع بالمعجزة.

(٢) الحاقة: (٤٤-٤٧).

(٣) شرح العقيدة الأصفهانية (ص٢٥٥-٢٥٨).





الفصـل الثاني

التعريف بالمؤلف والكتاب المحقق

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف موجز بالمؤلف.

المبحث الثاني: التعريف بموضوع الكتاب المحقق.

المبحث الثالث: تحقيق صحة نسبة الكتاب لمؤلفه.

المبحث الرابع: وصف نسخة الكتاب الخطية.

المبحث الخامس: منهج تحقيق الكتاب.



المبحث الأول

تعريف موجز بالمؤلف

مؤلف هذه الفصول هو: شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله بن الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبدالله بن تيمية الحراني نزيل دمشق. ولد سنة ٦٦١هـ، حفظ القرآن، وأقبل على العلم بفنونه، حتى برع في التفسير، والحديث، والفقه، والأصول، والعربية، والعقائد، فانبهر أهل دمشق من فرط ذكائه، وقوة حافظته، وسرعة إدراكه على حداثة سنه، واستمر في التحصيل. وتأهل للتدريس والفتيا وهو دون العشرين من عمره، فكتب ودرس وناظر، وكان صاحب زهد، وعبادة، وديانة، وأمر بالمعروف، ونهي عن المنكر، وجهاد في سبيل الله، بقلمه ولسانه، ويده، فدعا إلى السنة، وقارع البدعة وأهلها، وكان مكرماً للعلم وأهله، معظماً حرمة العلماء.

بلغ شيوخه أكثر من مئتين، وكثر تلامذته ومن أشهرهم الحافظ ابن كثير والذهبي والمزي وابن عبدالهادي.

بلغت مصنفاته أكثر من ثلاثمائة ولم يستبعد تلميذه ابن عبدالهادي أن تبلغ خمسمائة.

وكان رحمه الله سيفاً مسلولاً على المخالفين، وشجىً في حلوق أهل الأهواء المبتدعين، إماماً قائماً ببيان الحق ونصرة الدين.

وقد كثر أعداؤه وحساده ووشوا به حتى سجن في قلعة دمشق وضيق عليه بإخراج ما عنده من الكتب والأوراق والأقلام، ومنع من الفتيا وتوفي رحمه الله مسجوناً عام ٧٢٨هـ وصلى عليه عشرات الألوف(١).

---

(١) يراجع في ترجمة شيخ الإسلام:

[١] العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية للحافظ محمد بن عبدالهادي.

[٢] فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي ١/٧٤-٨٠.

[٣] البداية والنهاية للحافظ ابن كثير ١٨/٢٩٥-٣٠٢.

[٤] الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجر العسقلاني ١/٨٨- ٩٦.

[٥] الجامع لسير شيخ الإسلام ابن تيمية جمع محمد عزيز شمس وعلي بن محمد العمران..

المبحث الثاني

موضوع الكتاب المحقق

هذا الكتاب الموسوم بـ"فصول في آيات الأنبياء ومسائل من النبوات" يتكون من أربعة فصول تكلم شيخ الإسلام في معظمها على مسائل في النبوة. ويتلخص مضمونها فيما يلي:

الفصل الأول: تكلم فيه شيخ الإسلام عن آيات الأنبياء، ووجه دلالتها على نبوتهم، وبين أنها تدل على النبوة دلالة عقلية، ووضعية، وتجريبية.

كما رد فيه على الأشاعرة الذين جوزوا خلق معجزات الأنبياء على أيدي الكذابين، وإن كانوا يقولون نعلم بالضرورة أن العادة لم تنخرق لمدعي النبوة، وبين أن هذا يناقض مذهبهم في نفي الحكمة والتعليل عن أفعال الرب تعالى.

الفصل الثاني: بين فيه الشيخ أن آيات الأنبياء تدل على تصديق خبر الله تعالى لمن أرسله بأنه رسول، كما تدل على إنشاء الله تعالى إرساله، وهو أمره بالتبليغ .

الفصل الثالث: أما هذا الفصل فقد تكلم الشيخ فيه عن طبقات المنسوبين للرسل، وقسمهم إلى ثلاث طبقات.

الطبقة الأولى: الذين يعتقدون في الباطن خلاف ما بينته الرسل، فهم يطلقون ألفاظ الرسل ليوهموا الناس أنهم موافقون للرسل، ويفسرونها لخاصتهم بعقيدتهم الباطنة، وهؤلاء هم الباطنية.

الطبقة الثانية: أهل الكلام المحدث، الذين جعلوه من أصول الدين، وبنوا

مقدماتهم ونتائجهم على أدلة عقلية ظنوها صحيحة، وهي ضعيفة فاسدة في العقل، وصاروا تجاه نصوص الشرع ثلاث طوائف:

(١) طائفة قالت: إن الشرائع خاطبت الناس فيما ينتفعون باعتقاده، وإن كان باطلاً لا حقيقة له في نفس الأمر.

(٢) طائفة قالت: له تأويل يفهمه الخاصة. والعامة أريد منهم فهم تلك المعاني التي ليست حقاً في نفس الأمر لانتفاعهم بها، وأخذوا في التأويلات المتكلفة المخالفة للغة.

(٣) طائفة لا تعرف الحق بعقل ولا سمع، وتقول إن الأنبياء تكلموا بما لم يفهموه هم ولا أحد إلا الله تعالى فنسبوا الرسل وأتباعهم إلى الجهل بما قالوه. لكنهم لم يقولوا إن الرسل كلفوا الناس بمعرفة ما ابتدعوه من العقليات، وتأويل ما جاءت به الرسل من السمعيات.

الطائفة الثالثة: المتبعون لما جاءت به الأنبياء، وما كان عليه سلف الأمة، من الحق الموافق لصحيح المنقول، وصريح المعقول.

الفصل الرابع: رد شيخ الإسلام في هذا الفصل على الجهمية والأشاعرة الذين لم يذكروا فروقاً بين معجزات الأنبياء وآياتهم، وبين كرامات الأولياء، وسحر السحرة، إلا أن المعجزة تقترن بدعوى النبوة، ويمتنع معارضتها، والولي بَرّ، والساحر فاجر.

وأشار إلى أصل قول الجهمية والأشاعرة، من نفيهم الحكمة والتعليل، وأن الله تعالى لا يفعل شيئاً لشيء، ولا ينزه عن شيء.

ثم ذكر فروقاً بين النبي والساحر.

- منها ما يعود إلى الشخصين.

- ومنها ما يعود إلى الدعوتين.

- ومنها ما يعود إلى نفس الآيات، من جهة القدرة والتصرف، ومن جهة العلم والخبر.

- ومنها ما يعود إلى إمكان المعارضة وعدمها.

وفصل الكلام في كل ذلك.

ويلحظ أن الفصل الثالث ليس له علاقة مباشرة بموضوع بقية الفصول، فربما يكون مقحماً من قبل بعض النساخ، وربما تكون هذه الفصول جواباً لأكثر من سؤال، فأخذ السائل مسودة الجواب، وقدم بعض الفصول على بعض.

يقول ابن عبدالهادي في أجوبة شيخ الإسلام:

"وأما جواب يكتب فيه خمسين ورقة، وستين، وأربعين، وعشرين، فكثير. وكان يكتب الجواب، فإن حضر من يبيضه، وإلا أخذ السائل خطه وذهب. ويكتب قواعد كثيرة في فنون من العلم: في الأصول والفروع والتفسير، وغير ذلك، فإن و جد من نقله بخطه وإلا لم يشتهر، ولم يعرف.

وربما أخذه بعض أصحابه، فلا يُقدر على نقله، ولا يرده إليه، فيذهب. وكان كثيراً ما يقول: قد كتبت في كذا، وفي كذا، ويسأل عن الشيء فيقول: قد كتبت في هذا، فلا يدري أين هو؟. فيلتفت إلى أصحابه، ويقول: ردوا خطي وأظهروه لينقل، فمن حرصهم عليه لا يردونه، ومن عجزهم لا ينقلونه، فيذهب ولا يعرف اسمه، فلهذه الأسباب وغيرها تعذر إحصاء ما كتبه وصنفه"[١].

---

(١) العقود الدرية (ص ٦٥).

المبحث الثالث

تحقيق صحة نسبة الكتاب لمؤلفه

بالاطلاع على هذه المخطوطة المشتملة على أربعة فصول وقراءتها يترجح أنها لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية -رحمه الله- ومن مرجحات ذلك ما يلي:

(١) أنه جاء في صفحة المخطوطة الأولى نسبتها لشيخ الإسلام فقد جاء في عنوانها (فصول في آيات الأنبياء ومسائل من النبوات، تأليف الشيخ الإمام تقي الدين ابن تيمية -رحمه الله-).

(٢) أن أسلوب كتابتها نفس أسلوب شيخ الإسلام في كتبه.

(٣) أن القضايا التي تناولها في هذه الفصول، سواء بتقريرها، أو الرد عليها، مشابهة في سياقها واستدلالاتها، لطريقته في تناولها في كتبه الأخرى، التي تطرق فيها للقضايا نفسها، لا سيما كتاب "النبوات" كما أشرت إلى مواطن ما يشبهها من كتب الشيخ في التعليق على المخطوط.

ومما يدل على ذلك أن هناك من ظن أن هذه الفصول تتمة لكتاب الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لشيخ الإسلام ابن تيمية.

فقد جاء في المخطوط تحت العنوان في الصفحة الأولى ما يلي:

"ظفر بهذه الفصول في كراس منفرد الشيخ أبو إسحق إبراهيم، فظن أنها كالتتمة لكتاب الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، فألحقها به ذيلاً في نسخته التي بخطه -رحمه الله تعالى-".

(٤) أن هذه الفصول لم تشتمل على رأي يخالف ما قرره شيخ الإسلام في كتبه الأخرى.

المبحث الرابع

وصف نسخة الكتاب الخطية

ظفرت بهذه الفصول ضمن مجموع مصور محفوظ بقسم المخطوطات بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (١١٦٠٤/١/ف) وتقع في ٣٤ صفحة في كل صفحة ١٩ سطراً وفي كل سطر من ٩ إلى ١٠ كلمات.

وهي نسخة كاملة واضحة عليها بعض التصحيحات إلا أن فيها بعض التحريفات.

وقد كتبها حامد بن محمد أديب التقي الحسيني الأثري سنة ألف وثلاثمائة وستة وعشرين ١٣٢٦هـ في جمادى الثانية، وانتهى من مقابلتها في الثلاثين من الشهر نفسه من السنة نفسها.

وهذه النسخة منقولة عن أصل ذكر فيه ما نصه:

"علقه الفقير أحقر الكتاب، وأفقر الطلاب، سليم الحموي، في جامع دمشق، غفر الله له، ولوالديه، ولمن نظر إليه بإحسان، ولكل المسلمين.

حرر في محرم سنة ١٢٧٢هـ اثنين وسبعين ومائتين وألف. تمت".

كما هو مدون في الصفحة الأخيرة من المخطوط.

المبحث الخامس

منهج تحقيق الكتاب

حرصت على إخراج الكتاب على الصورة التي أرادها المؤلف -رحمه الله-.

وبما أن تحقيق هذا الكتاب كان على نسخة واحدة فيها تحريفات، فقد عانيت صعوبة في استظهار بعض كلماتها وجملها، مستصحباً السياق، وراجعاً إلى كلام الشيخ المشابه في كتبه الأخرى أحياناً.

ومن أهم ما قمت به في تحقيق هذا الكتاب ما يلي:

[١] إصلاح التحريفات.

[٢] التنبيه على مواطن السقط - فيما يظهر لي.

[٣] عزو الآيات.

[٤] تخريج الأحاديث.

[٥] التعريف بالفرق.

[٦] التعريف ببعض الأعلام غير المشاهير.

[٧] التعليق على بعض المواطن التي تحتاج إلى تعليق.

[٨] الإشارة إلى موضع الصفحة من المخطوط.

[٩] وضع الفهارس المهمة.

فصول في آيات الانبياء ودلائل من النبوات
تأليف الشيخ الامام تقي الدين ابن
تيمية رحمه الله تعالى
ظفر بهذه الفصول في كراس مفرد الشيخ ابو اسحق ابراهيم
فظن انها كالتتمة لكتاب الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح
فالحقها به ذيلا في نسخته التي بخطه رحمه الله تعالى

الصفحة الأولى من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل آيات الانبياء واعلامهم تدل على نبوتهم من
وجوه كما ان الآية الواحدة كالقرآن مثلا تشتمل على انواع
كثيرة من الايات العجيبة الخارقة للعادة وكل من تلك
تدل من وجوه ولكن قد يتفطن بعض الناس لبعض الوجوه
التي لم يتفطن لها غيرهم فيعلم هؤلاء من وجه الدلالة
ما لا يعلمه هؤلاء ولما كانت آيات الانبياء تتضمن دلالة
كدلالة الادلة العقلية ودلالة كدلالة الادلة السمعية
الوضعية ودلالة كدلالة الادلة العادية التجريبية كان
من النظار من جعلها من جنس الادلة العقلية ومنهم من جعلها من جنس الادلة السمعية ومنهم من
جعلها من جنس الادلة العادية والكل حق فالاول هي
الادلة التي يستلزم مدلولها بذاتها من غير قصد احد ويمتنع
وجودها بدون وجود مدلولها كدلالة المحدث على انه لا بد
له من محدث احدثه ودلالات المخلوقات على الخالق من
هذا الباب بل وكذلك دلالتها على وحدانيته وقدرته
وعلمه وحكمته وغير ذلك والثاني الدليل الذي يدل بقصد
الدال وارادته فهو يقصد ان يعلم غيره بامر من الامور
ثم قد يعلمه بالخطاب وذلك انما يكون اذا عرف المخاطب
مراده بالخطاب وقد يعلمه ذلك بان [illegible] قبل الخطاب

(في الهامش: لبعض صح)

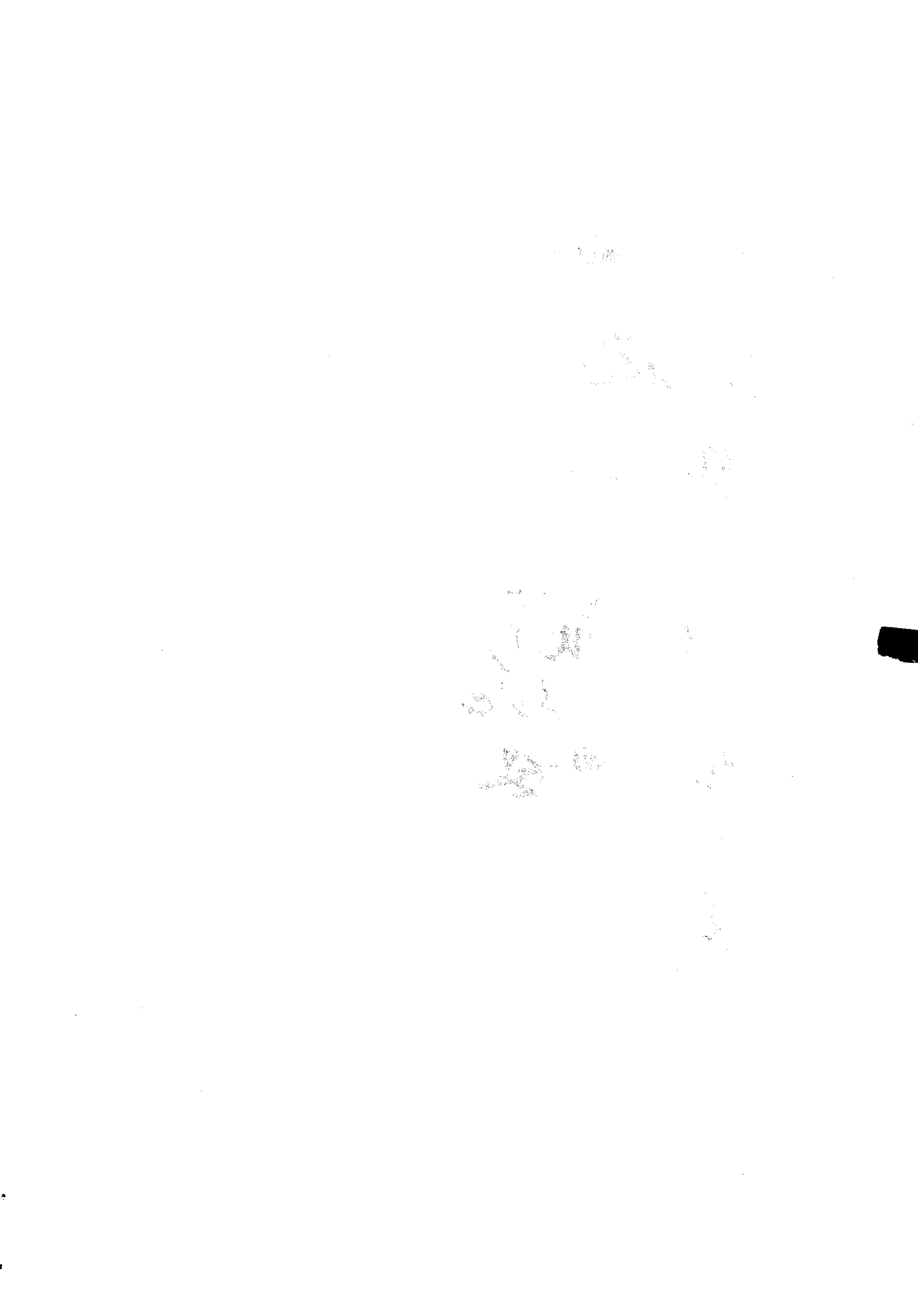
(في الهامش: العقلية ومنهم من جعلها من جنس الادلة صح)

الصفحة الثانية من المخطوط

بعضا ولهذا كان السحرة يبطل بعضهم سحر بعض
ويسحر المسحور للآخر كما يوجد من المتقابلين من بني
آدم بخلاف آيات الأنبياء آخر ما وجد في الكراس وبه
كمل جميع الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم
مذكور في الأصل المنقول عنه ما نصه
علقه الفقير أحقر الكتاب وأفقر الطلاب سليم الحموي
في جامع دمشق عفا الله له ولوالديه ولمن نظر إليه بإحسان
ولكل المسلمين حرر في ١١ محرم سنة ١٢٧٢ اثنين وسبعين
ومائتين وألف تمت

كان نسخ هذه الرسالة على يد حامد بن محمد أديب التقي الحصني
الأخرى سنة ألف وثلاثمائة وستة وعشرين ١٣٢٦ في جمادى
الله نسأله غفرانه لها ولمن دعا لها وللمؤمنين
كان الفراغ من المقابلة في جمادى الآخرة
على يد كاتبه

الصفحة الأخيرة من المخطوط




القسم الثاني
الكتـــاب المحـــقق



١/

/فصـــــــول

في آيات الأنبياء ومسائل من النبوات

تأليف

الشيخ الإمام تقي الدين ابن تيمية

- رحمه الله تعالى-

/فصل

٢/

وآيات الأنبياء وأعلامهم تدل على نبوتهم من وجوه، كما أن الآية الواحدة كالقرآن مثلاً يشتمل على أنواع كثيرة من الآيات العجيبة الخارقة للعادة، وكل من تلك تدل من وجوه، ولكن قد يتفطن بعض الناس لبعض الوجوه التي لم يتفطن لها غيرهم، فيعلم هؤلاء من وجه الدلالة ما لا يعلمه هؤلاء.

ولما كانت آيات الأنبياء تتضمن دلالة كدلالة الأدلة العقلية، ودلالة كدلالة الأدلة السمعية الوضعية، ودلالة كدلالة الأدلة العادية التجريبية، كان من النظار من جعلها من جنس الأدلة العقلية، ومنهم من جعلها من جنس الأدلة السمعية، ومنهم من جعلها من جنس الأدلة العادية، والكل حق. فالأول[1] هي الأدلة التي يستلزم مدلولها بذاتها من غير قصد أحد، ويمتنع وجودها بدون وجود مدلولها، كدلالة المحدَث على أنه لا بد له من محدِث أحدثه، ودلالات المخلوقات على الخالق من هذا الباب، بل وكذلك دلالتها على وحدانيته وقدرته وعلمه وحكمته وغير ذلك.

والثاني[2] الدليل الذي يدل بقصد الدال وإرادته فهو يقصد أن يعلم غيره بأمر من الأمور. ثم قد يعلمه بالخطاب، وذلك إنما يكون إذا عرف المخاطب

---

(١) وهو كون آيات الأنبياء تدل على نبوتهم دلالة عقلية.

(٢) وهو كون آيات الأنبياء تدل على النبوة دلالة وضعية -كما هو مذهب الأشاعرة. انظر الإرشاد للجويني (ص٣٢٤-٣٢٥)، المواقف للايجي (ص٣٤١). وانظر رد شيخ الإسلام عليهم في النبوات (١/ ٢٢٩).

/٣ مراده بالخطاب، / وقد يعلمه ذلك بإشارة غير الخطاب، أو بفعل من الأفعال، وهذا النوع يدل على ما علمه الدال وأراده بخطابه، ثم إن علم ما علمه وأراده بخطابه [و][1] هو مطابق للخارج، علم مطابقة ذلك للخارج، وإلا فلا، ثم من الناس من يرجح النوع الأول على هذا لامتناع تغيير[2] الأول وإمكان تغير الثاني، ومنهم من يرجح الثاني، لأن الثاني قصد به الدال الإعلام والتعريف بخلاف الأول، لأن الدلالة والتعريف والبيان بالثاني أتم وأكمل.

ولهذا كان ما يعرفه الناس بخطاب الأنبياء بل وبغير خطاب الأنبياء أعظم وأكثر مما يعلمونه بنظرهم العقلي، وكذلك تنازع الناس في السمع والبصر أيهما أفضل، والتحقيق أن مدلول السمع أعم وأشمل، وتصور البصر أتم وأكمل، ومما رجح به الثاني أن دلالة السمع مشروطة بالعقل بخلاف العكس، فمن عرف الأدلة السمعية عرف العقلية، ولا ينعكس، فإن السمع المجرد بدون العقل لا يكون دليلاً، فصارت الدلالة العقلية جزءاً أو شرطاً في الدلالة السمعية، فالسمعية تستلزم العقلية من غير عكس[3]، ولهذا كان من عرف تفسير القرآن على الوجه التام عرف الأدلة العقلية على أصول الدين من غير عكس، وبسط هذا له موضع آخر.

/٤ والمقصود هنا أن آيات الأنبياء تدل من جنس هذه الدلالة، ومن/ جنس هذه، ولهذا كان كثير من النظار يجعلونها كالدلالة العقلية، وكثير منهم

---

(١) الواو ليست في المخطوط.

(٢) في المخطوط: الامتناع بغير.

(٣) انظر النبوات لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/٥٣٩-٥٤٠).

يجعلونها كالدلالة الوضعية السمعية، والتحقيق أنها تجمع النوعين: أما الأول[١]: فلأن تخصيص خلق الآيات المعجزات بحال ودعوى النبوة والتحدي بها الذي يوجب العلم الضروري بأن الرب قصد بخلقها تصديق المدعي للنبوة يستلزم قصد الرب إلى تصديقه، كما أن تخصيصها بتلك الصفة وإحكامها وإتقانها يستلزم علم الرب بها[٢]، ونفس إحداثها يستلزم قدرة الرب، ونفس حدوثها يستلزم وجود الرب المحدث لها، فكذلك آيات النبوة وأعلامها تستلزم[٣] قصد الرب إلى تصديق الآتي بها المدعي، ويمتنع وجود هذا الدليل بدون مدلوله، كما يمتنع في نظائره.

وقد أورد بعضهم على هذا سؤالاً، وزعم أن هذا ضعيف، قال: لأن التصديق عندنا خبر عن الصدق، وخبر الله أزلي لا يصح تعلق القصد به.

وهذا السؤال في غاية الفساد لوجوه منها: أن من جعل الصدق والتصديق قديماً لازماً لذات الرب قال: معنى كونه يصدق الأنبياء أي يظهر ما يدل على صدقهم، فتصديق الرب عنده معناه إظهار ما يدل على أنه مصدق لهم، وقصد الرب عند هؤلاء يتوجه[٤] إلى ما يحدثه من الأدلة على التصديق/ القديم الأزلي، كما أن الحوادث عندهم تدل على علمه وإرادته وغير ذلك من صفاته القديمة: ومنها: أن جمهور المسلمين لا يقولون بهذا بل الصدق والتصديق من /٥

(١) أي كون دلالة آيات الأنبياء على نبوتهم دلالة عقلية.

(٢) في المخطوط: لها.

(٣) في المخطوط: يستلزم.

(٤) في المخطوط: لا يتوجه.

أنواع الكلام، وجمهور المسلمين يقولون إنه يتكلم بمشيئته وقدرته، ثم منهم من يقول هو مخلوق منفصل[١]، وأما السلف وأهل السنة وجمهور الأمة فيقولون: إنه قائم بذاته مع كونه يتكلم بمشيئه وقدرته[٢]، ثم من هؤلاء من يقول: إنه لم يكن متكلماً[٣] في الأزل بمشيئته لامتناع حوادث لا تتناهى[٤]، وأما السلف والأئمة فيقولون لم يزل متكلماً إذا شاء. وعلى كل قول من هذه الأقوال فقد اندفع السؤال.

وأما كونها تدل[٥] دلالة الأدلة السمعية والوضعية فلأنها جارية مجرى التصديق بالقول، والتصديق بالقول وبالأفعال وغيرها، كالتصديق بالخطاب والإشارة والأفعال ونحو ذلك، هو يدل على تصديق المصدق، لكن بعد أن يعلم أن ذاك إنما يقول ويفعل ذلك إذا قصد التصديق، كما يعلم أن المتكلم إنما يتكلم بذلك الكلام إذا قصد به ذلك المعنى، فهذا[٦] يستدل به على ما علم مراده بذلك الخطاب والفعل، وذلك[٧] قد يعلم مع سكوت المصدق، كما لو قام رجل بين يدي ملك في محفله وقال أيها الملك/ إنك أرسلتني إلى هؤلاء ٦/

(١) وهو قول المعتزلة. انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٢/١٦٣).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/١٧٣)، مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم (٢/٢٩٣).

(٣) في المخطوط: متكلم.

(٤) وهو مذهب الكرامية. انظر مجموع الفتاوى (١٢/١٧٢-١٧٣)، مختصر الصواعق (٢/٢٩٢).

(٥) هذا هو النوع الثاني من وجوه الدلالة وهو كون دلالة آيات الأنبياء على نبوتهم كدلالة الأدلة السمعية الوضعية.

(٦) يعني: الدلالة الوضعية السمعية.

(٧) يعني: الدلالة العقلية.

لأبلغهم عنك ما أمرتني، وعلامة صدقي أنك تقوم وتقعد. فقام الملك وقعد، عقب ذلك علم الحاضرون أنه إنما فعل ذلك لأجل تصديق هذا المدعي، وأن قوله: وعلامة صدقي أنك تفعل هذا، أي أن تجعل هذا الفعل منك مجرى قولك لي صدقت، فهذا يدل على أنه صدقه بما أحدثه من دليل تصديقه، ولكن هذا الدليل وهو قيامه وقعوده[1] إنما صار دليلاً لما قصد به الدلالة على تصديقه، فهو دليل بالقصد والإرادة والمواضعة لا بذاته، ولكن مجموع دعوى ذاك في هذا المشهد وإحداث هذا الفعل يدل دلالة عقلية لا يمكن إسقاطها، ولهذا من ظن نفس المعجز[2] دليلاً على الصدق منع أن يكون لغير الأنبياء، لئلا ينتقض الدليل[3]، ونفس المعجز الذي هو خارق العادة ليس دليلاً بمجرده حتى يقترن بدعوى النبوة، وهذا المجموع يمتنع لغير النبي، وامتناع ذلك يعلم تارة بالضرورة، وتارة بالنظر، كما قد بسط في موضعه.

وتدل[4] أيضاً دلالة العادات[5] كما تدل[6] حمرة الخجل وصفرة الوجل

---

(١) في المخطوط: هو قيامه وقعوده وإنما.

(٢) في المخطوط: المعجزة.

(٣) وهو مذهب أكثر المعتزلة وابن احزم وغيرهم حيث منعوا خرق العادة لغير نبي، فكذبوا بما يذكر من خوارق السحرة والكهان وكرامات الصالحين.
انظر: أصول الدين للبغدادي (ص١٧٥)، الإرشاد للجويني (ص٣١٦)، شرح المقاصد (٥/٧٢-٧٣)، والنبوات لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/١٢٩-١٣٠).

(٤) في المخطوط: ويدل.

(٥) هذا هو النوع الثالث من وجوه الدلالة وهو كون دلالة آيات الأنبياء على نبوتهم كدلالة الأدلة العادية التجريبية.

(٦) في المخطوط: يدل.

وهذه الدلالة تكون مع قرائن وأمارات، كما يميز بها بين حمرة الخجل وحمرة المحموم وحمرة الغضبان، ولكن من يجوز انخراق[1] العادات بلا سبب وحكمة[2]، ويقول: إن/ المعجزة لم تدل إلا دلالة عادية، يُجَوِّز أن يخلق مثل /٧ معجزات الأنبياء على يدي الكذابين، فقيل لهم: إذا جوزتهم هذا فبم تعرفون صدقه؟ قالوا: قد يعلم بالضرورة أن العادة لم تنخرق مع جواز انخراقها، كما يعلم أن الجبل لم ينقلب ياقوتاً والبحر لم ينقلب زئبقاً مع تجويزنا ذلك[3]، وقالوا: وإذا كان قد حصل لنا علم ضروري عادي بأن هذا الفعل إنما أحدثه الرب مقارناً لصدق هذا لم يقدح في ذلك تجويزنا أن يخلقه بدون هذا، قالوا: ولو خرقت العادة في علوم بني آدم بحيث جاز أن يخلق في قلوبهم علوم ضرورية وتكون[4] جهلاً لا علماً لم يوثق[5] بشيء من العلوم، لكن نعلم قطعاً أن هذه العادة لم تخرق، بل ما خلقه الله من العلوم الضرورية في النفوس السليمة لم يكن إلا حقاً.

وقال[6] هؤلاء نحن وإن جوزنا على الباري أن يضل عباده، فلم نجوز اجتماع الضدين، ولم نجوز زوال قدرته، ولم نقل إنه يضلهم مع خلق الهدى

---

(١) في المخطوط: انخرق.

(٢) وهم الأشاعرة. انظر الإرشاد للجويني (ص٣٢١-٣٢٢)، النبوات (١/ ١٣٦).

(٣) انظر الإرشاد للجويني (ص٣٢٧)، نهاية الإقدام للشهرستاني (ص٤٣٤)، المواقف للإيجي (ص٣٤١-٣٤٢)، شرح المقاصد (٥/ ١٨)، الجواب الصحيح (٦/ ٣٩٨-٣٩٩).

(٤) في المخطوط: ويكون.

(٥) في المخطوط: يثق.

(٦) في المخطوط: وقالوا.

والعلم في قلوبهم، بل مع زوال الهدى والعلم من[1] قلوبهم. فإذا خلق في قلوبهم علماً ضرورياً كان قد هداهم ولم يضلهم، وهذا هو الهدى العام الذي جعله الله لكل أحد، كما قال تعالى: / ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾[2] وقال: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾[3] وقال: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾[4] ونحو ذلك، فقد جعل في نفس كل سليم أن الجبال لم تنقلب يواقيت، والبحر لم ينقلب لبناً، وهو يعلم ذلك علماً ضرورياً، وإن جوزوا أن الله قادر على تغيير ذلك، ولو شاء لفعله، فكذلك نحن نعلم بالاضطرار أن فرعون لما سأل موسى آية فألقى العصى فصارت حية تسعى أن الله فعل ذلك دلالة وآية لموسى، وهذا العلم الضروري لا يندفع عن قلوبنا بتجويز أن الله لو شاء أن يفعل ذلك مع نقص الرسول لفعله، وأما من قال الدلالة عقلية ذاتية، أو كالسمعية الوضعية الإرادية، فجوابه ظاهر، فإنه يقول تجويز الإضلال إنما يكون مع عدم وجود العلم في القلب، فإنه يجوز أن يجعل المحل أسود لكن بشرط عدم البياض، فمع العلوم العقلية اليقينية يمتنع أن يجعل العالم بها، غير عالم بها، كما يمتنع أن يجعل الدليل غير دال، أو يجعل العلم جهلاً، ومن قال بالثاني قال: إذا كانت دلالة المعجزة وضعية إرادية كدلالة القول فهي كالتصريح بالقول: إن هذا رسولي، والتصريح بالقول يستلزم العلم بمراده

/٨

---

(١) في المخطوط: في.

(٢) سورة الأعلى، الآية [٢-٣].

(٣) سورة طه، الآية [٥٠].

(٤) سورة البلد، الآية [١٠].

/٩ ضرورة، وذلك يمتنع أن يكون به إضلال، وإنما يكون الضلال مع هذا/ لعدم العلم بالمراد، لا مع العلم به، كما يكون الغي مع العلم بالمراد واتباع الهوى، ولهذا قال تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾[1] وقال تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾[2] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾[3] وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾[4] وقال: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾[6] الإسماع المراد به الإفهام، والإنسان إنما يكون سعيداً ناجياً مهتدياً راشداً إذا عرف الحق وعمل به، فإذا كان لا يفهم القرآن لم يعرف الحق، وإذا كان يفهمه ولكن له هوى في خلاف الحق لم يتبعه، ولهذا قال سبحانه: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾[7] فوصف الرسول بأنه لايضل ولا يغوى، بل هو مهتد راشد، ووصف مخالفيه بقوله: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا

---

(١) سورة الإسراء، الآية [٨٢].

(٢) سورة البقرة، الآية [٢٦].

(٣) سورة الأنفال، الآية [٢٣].

(٤) سورة الأنعام، الآية [٥٢].

(٥) سورة البقرة، الآية [٧].

(٦) سورة الأنفال، الآية [٢٣].

(٧) سورة النجم، الآيات [١-٤].

ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾[١] وكذلك وصفهم بقوله: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ أي لأفهمهم القرآن ثم قال: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ﴾ القرآن/ مع أن هذه الحال حالهم لا خير فيهم ﴿لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ إذ كانوا يعرفون الحق كما يعرفون أبناءهم ولكن يتبعون أهواءهم ولهذا وصف أهل الاستقامة الذين أمرنا أن نسلك سبيلهم بقوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[٢] فوصفهم بالمغايرة لأهل الغضب والضلال المذكورين في قوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ﴾[٣] ووصفهم بالهدى والفلاح في قوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[٤] وفي قوله: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾[٥] ووصف مخالفيهم بقوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى﴾ أي عن الذكر الذي أنزلته ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾[٦] فوصفه بالمعيشة الضنك والعمى وهو الغضب والضلال.

١٠/

---

(١) سورة النجم، الآية [٢٣].

(٢) سورة الفاتحة، الآيات [٦-٧].

(٣) سورة القمر، الآية [٤٧].

(٤) سورة البقرة، الآية [٥].

(٥) سورة طه، الآية [١٢٣].

(٦) سورة طه، الآية [١٢٤].

فصل

وقوله إني رسول الله خبر عن إرسال الله تعالى له، يتضمن إنشاء الرسالة، وهو أمره بتبليغ رسالة ربه، فالآيات الدالة على رسالته تدل على تصديق الله له، في قوله إني رسول، وعلى إنشاء الله إرساله وهو أمره بالتبليغ، فهي تدل على خبر الله بأنه رسول، وعلمه بأنه رسول، وعلى حكمه بأنه رسول، وأمره بتبليغ الرسالة، ولهذا كان الواجب على الناس تصديقه فيما أخبر وطاعته فيما أوجب وأمر، فإن الله صدقه في قوله إني رسول الله، والله أمره بتبليغ رسالته، وأمر الناس بطاعته، كما قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[1] /١١ ومن النظار من جعل هذه مسألة نزاع في وجه دلالة المعجزة فمنهم من قال: تدل على خبر الله لتصديقه فهو خبر صدق، ومنهم من قال: تدل على إنشاء الرسالة، ويعنون بذلك أنها تدل على أمر الله له بالتبليغ، وكلا القولين صحيح، وأحد الأمرين مستلزم للآخر، فإنه إذا صدقه في خبره لم يكن صدقاً إلا إذا كان الله أرسله، وإذا كان الله أرسله فهو صادق في قوله إن الله أرسله، لكن من جعل المدلول هو التصديق يقول: فلا بد أن يقول: ومن صدقه فهو صادق، لامتناع الكذب عليه، فإن التصديق نوع من الخبر، يمتنع[2] أن يكون مصدقاً لخبر كاذب إذا كان ذلك كذباً، ويستدلون على ذلك بما يستدلون به على امتناع الكذب وأما من قال مدلوله الإنشاء، فيحتاج أن يقول وهو لا يرسل من يكذب عليه، فهذا من جهة حكمته المناقضة لإرساله من يكذب، وذلك من جهة صدقه المناقض لتصديق من يكذب.

---

(١) سورة النساء، الآية [٨٠].

(٢) في المخطوط: ممتنع.

فصـــل

المنسوبون إلى الرسل يطلقون القول بأن العالم محدث، وأن ما سوى الله مخلوق ومصنوع، ونحو ذلك مما يدل عليه قوله ﴿ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾[1]. ثم هم بعد هذا على ثلاثة طبقات: طبقة يعتقدون في الباطن خلاف ما بينه الرسل، ولم يمكنهم إظهار مخالفتهم، فوضعوا ألفاظ الرسل لمعاني يعتقدون في الباطن خلاف ما بينه الرسل، وجعلوا يطلقون ألفاظ الرسل، / ليعتقد الناس أنهم موافقون للرسل، ثم يفسرونها بما يعتقدونه لخاصتهم، وهذه طريقة الباطنية[2] القرامطة[3] المتفلسفة وغيرهم، كما يقولون العالم محدث، ويقولون الحدوث ينقسم إلى حدوث ذاتي، وحدوث زماني، والعالم محدث الحدوث الذاتي، وأما الحدوث الزماني فممتنع[4]، لأن ذلك يقتضي حدوث الزمان، ويوجب أن

/١٢

(١) سورة الزمر، الآية [٦٢].

(٢) الباطنية إحدى الفرق المنتسبة للإسلام، وممن أسسها ميمون بن ديصان القداح وقد ذكر أن بداية ظهورها كان في زمن المأمون، سموا بذلك لأنهم يدعون أن لظواهر نصوص الشرع بواطن تجري من الظواهر مجرى اللب من القشر وقد تأولوا أصول الدين على الشرك، وتأولوا أحكام الشريعة على وجوه تؤدي إلى إبطالها، وحقيقة مذهبهم أنهم دهرية زنادقة قائلون بقدم العالم منكرون للرسل والشرائع.

انظر: الفرق بين الفرق (ص٢٨١) وما بعدها، التبصير في الدين (ص١٤٠-١٤٧)، بيان مذهب الباطنية وبطلانه ص(٣-٥٠).

(٣) نسبة إلى داعيتهم حمدان قرمط. انظر الفرق بين الفرق (ص٢٨٢).

(٤) في المخطوط: ممتنع.

الله متأخر عنه، والتأخر إنما يكون بالزمان، فيلزم الجمع بين إثبات قدم الزمان ونفيه إلى غير ذلك من الشبه.

ومعلوم بالاضطرار أن لفظ الحدوث في لغة العرب وسائر الأمم لا يراد به[1] إلا ما كان موجوداً بعد عدمه، فأما القديم الأزلي الذي لم يزل، ولا يزال، ولا يكون مسبوقاً بعدم ولا وجود، فلا يقال له محدث، ولا حادث، فإن كان من أطلق ذلك من هؤلاء المتفلسفة والباطنية لا يفهم معنى الحادث فهو نظير من يطلق لفظ القديم على القرآن، أو على ما يسمع من أصوات العباد بالقرآن، أو على الحروف التي[2] في المصاحف، أو على ما يقوم بالعباد من أقوالهم أو أعمالهم، ونحو ذلك، وهو لا يتصور[3] معنى القديم، بل قد يظن أن القديم هو المتقدم على غيره بزمان طويل، أو ما كان[4] موجوداً في علم فهو قديم عنده، / لتقدمه في العلم، ١٣/ فإذا قيل فعلى هذا تكون أنت وجميع الموجودات قديمة، لتقدم علم الله بها، فلا فرق على هذا بين كلام الله وغيره، أو قيل: لا نزاع في أن الله أنزل التوراة قبل الإنجيل، والإنجيل قبل القرآن، وأن بعض كلام الله متقدم على بعض بهذا الاعتبار، وقد يحتج على مراده بحديث موضوع:

---

(١) في المخطوط: بها.

(٢) في المخطوط: الذي.

(٣) في المخطوط: وهؤلاء يتصورون.

(٤) في المخطوط: مكان.

(إن الله قرأ طه ويس قبل أن يخلق خلقه بألفي عام)[1] فإذا قيل له: القديم المتنازع فيه لا يتقدر بألف سنة ولا ألفين، أو قيل له: فأيهما قرأ قبل الأخرى، أو قيل له: فسائر القرآن لم يقرأ، بقي حائراً[2] لأنه أطلق لفظاً [الم][3] يتصور معناه، فهؤلاء في لفظ القديم أعذر من أولئك في لفظ الحادث، فإن القديم في لغة العرب هو المتقدم على غيره كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾[4]،

(١) الحديث روي بألفاظ متقاربة رواه ابن أبي عاصم في السنة برقم (٦٠٧)، وقال الألباني في تحقيقه إسناده ضعيف جداً (١/٢٦٩)، والدارمي في سننه كتاب فضائل القرآن، باب في فضل سورة طه ويس (٢/٤٥٦)، وابن خزيمة في التوحيد (١/٤٠٣)، والطبراني في الأوسط برقم (٤٨٧٦) (٥/١٣٣-١٣٤)، واللالكائي برقم (٣٦٩، ١/٢٢٦). والبيهقي في الأسماء والصفات، باب قول الله عز وجل: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ (ص٣٠١)، وابن عدي في الكامل (١/٢١٨)، وقال: "وإبراهيم بن مهاجر لم أجد له حديثاً أنكر من حديث "من قرأ طه ويس" لأنه لم يروه إلا إبراهيم بن مهاجر ولا يروي بهذا الإسناد ولا بغير هذا الإسناد هذا المتن إلا إبراهيم بن مهاجر هذا" فالحديث مداره على إبراهيم بن مهاجر وعمر بن حفص، أما إبراهيم بن مهاجر فقد قال فيه البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ضعيف. انظر ميزان الاعتدال (١/٦٧)، وأما عمر بن حفص فقد قال فيه أحمد: تركنا حديثه وخرقناه -وفي بعض النسخ وحرقناه- وقال النسائي متروك وقال الدارقطني ضعيف. انظر ميزان الاعتدال ١٨٩/٣، ونقل الذهبي عن ابن حبان في حديث "قرأ طه ويس" قال "هذا متن موضوع" ميزان الاعتدال (١/٦٧). وقال ابن الجوزي في كتابه الموضوعات "هذا حديث موضوع" (١/١٥٦).

(٢) في المخطوط: جائراً.

(٣) [الم] ليست في المخطوط.

(٤) سورة يس، الآية [٣٩].

﴿قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ﴾[١] وقال الخليل: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ۝ أَنتُمْ وَءَابَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ ۝ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾[٢] وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ﴾[٣] ويقال: قال الشافعي في قوله القديم. وقال في قوله الجديد. فهؤلاء لما سمعوا ما تنازع الناس فيه من كلام الله أو القرآن هل هو قديم فهموا هذا المعنى لظهوره في هذا اللفظ، ولكن المتنازعون إنما أرادوا المعنى الاصطلاحي الخاص، وهو لم يسبق بعدم، أو لم يسبق بوجود غيره، فكلما كان بعد أن لم يكن فليس قديماً على/ اصطلاحهم، ومن قال: من سمع الناس يتنازعون في القرآن هل هو مخلوق أو غير مخلوق ورأى أن الصواب مع من يقول أنه غير مخلوق، كما أن منهم من اعتقد أن كل ما ليس بمخلوق فلا يكون إلا قديماً أزلياً، لامتناع قيام الأمور الاختيارية بذات الرب عنده، لامتناع قيام الحوادث عنده، فهؤلاء في هذه الاصطلاحات أعذر ممن يسمي القديم الأزلي الذي لم يزل: محدثاً، وقال معنى ذلك: أنه محدث الحدوث الذاتي، لأنه معلول للعلة الأولى، وجعل هذا مراد الأنبياء بقولهم إن الله خلق السموات والأرض، فإن هذا افتراء بيِّن معلوم بالبديهة[٤] على الأنبياء، إذ[٥] كان من المعلوم بالاضطرار مرادهم بقولهم إن الله خلق السموات

/١٤

---

(١) سورة يوسف، الآية [٩٥].

(٢) سورة الشعراء، الآيات [٧٥-٧٧].

(٣) سورة الحجر، الآية [٢٤].

(٤) في المخطوط: بالبديهية.

(٥) في المخطوط: إذا.

والأرض، وخلق الإنسان والجان، فإنه خالق كل شيء. ونحو ذلك: أنه أحدث هذا المخلوق بعد أن لم يكن، لم يريدوا بذلك أنه معلول له مع كونه قديماً أزلياً لم يزل، فهذا المعنى لو كان حقاً لم تكن هذه الألفاظ مستعملة فيه، ولا هو مراد من تكلم بهذه الألفاظ من الأنبياء وأتباع الأنبياء، فكيف إذا كان كون الشيء مفعولاً مصنوعاً[1] مع كونه قديماً أزلياً جمع بين المتناقضين، وكان هذا مما لم يعرف عن أحد من طوائف العقلاء، إلا طائفة من متأخري الفلاسفة كابن سيناء وأمثاله، جعلوا الشيء قديماً أزلياً، مع كونه مصنوعاً مفعولاً، ومع كونه ممكناً يقبل الوجود والعدم، مع تصريحهم في موضع آخر بما صرح به سلفهم.

/١٥ وعامة العقلاء أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم/ لا يكون إلا معدوماً تارة، وموجوداً أخرى، فلا يكون إلا محدثاً، يمتنع أن يكون قديماً أزلياً، وهؤلاء جعلوا الشيء الممكن هو الشيء الموجود الذي تكون[2] نسبته إلى الوجود والعدم نسبة واحدة، ولا يترجح أحد طرفيه إلا بمرجح، وأنه يكون مع ذلك قديماً أزلياً ممتنع الوجود لا يمكن عدمه ألبتة، وغايتهم أن يقولوا: إن ماهيته زائدة على وجوده، والماهية من حيث هي هي تقبل الوجود والعدم، وهذا باطل، كما بين في غير هذا الموضع أن وجود كل شيء عين ماهيته، ولو قدر أن الأمر كما قالوه فيقال: ماهية الذي هو[3] عندكم قديم أزلي كالفلك

---

(١) في المخطوط: لا مصنوعاً.

(٢) في المخطوط: يكون.

(٣) في المخطوط: هو من.

لاتنفك[١] عن الوجود، بل لا تزال[٢] موجودة، ولا يزال[٣]، فيمتنع خلوها عن الوجود في وقت من الأوقات، ويمتنع انفكاك الوجود عنها، فإذا قلت: هو بالنظر إلى ماهيته يقبل الوجود والعدم، قيل لكم: بالنظر إلى ماهيته إذا قدرت مجردة عن وجوده، أو بالنظر إلى ماهيته المحققة؟ فأما الثاني فباطل، فإنَّ ماهيته المحققة ليست مجردة عن الوجود، ويمتنع تجردها عن الوجود، وأما إذا قدرتم الماهية مجردة عن الوجود، فهذا تقدير ممتنع، كما يقدر إله آخر مع الله، وكما نقدر الواجب ممتنعاً، والموجود معدوماً، ونحو ذلك من تقدير الأمور الممتنعة، وإذا كان ذلك تقديراً لأمر ممتنع في نفسه لم تكن الماهية قابلة/ للوجود والعدم، ‎/١٦ إلا على تقدير هذا الأمر الممتنع، وما لم يثبت إلا على تقدير ممتنع لم يلزم أن يكون ممكناً في نفس الأمر، ولا ثابتاً، فلا يدل ذلك على أنه يمكن كون هذه الماهية قابلة للوجود والعدم، وإذا قلتم نحن ننظر إليها من حيث هي هي فقبل[٤] تقديرها من حيث هي هي لا تكون إلا في الذهن، وهو تقدير أمر ممتنع، إذ هذه الماهية المعينة عندكم يمتنع أن تكون إلا موجودة، فتقديرها مجردة[٥] ومن حيث هي هي ونحو ذلك تقدير ممتنع، كتقدير سائر الممتنعات، وهذا من المغاليط التي بها ضل هؤلاء، وأضلوا كثيراً، وضلوا عن سواء السبيل، وهو كتقديرهم الكليات مجردة عن المعينات، واستدلالهم بهذا التقدير على إمكان وجود ما لا

(١) في المخطوط: لا ينفك.

(٢) في المخطوط: لا يزال.

(٣) في المخطوط: ولا تزال.

(٤) في المخطوط: قبل.

(٥) في المخطوط: مجرد.

يمكن الإشارة إليه، وكتقديرهم تقسيمات الذهن واستدلالهم بإمكان التقسيم على إمكان وجود كل قسم، كما استدلوا على إمكان وجود موجود لا يشار إليه، بأن قالوا: يمكن أن يقال الشيء إما متحيز وإما حال في المتحيز وإما غير متحيز ولا حال في المتحيز، فقيل لهم هذا كقول القائل: الشيء إما أن يكون قديماً أو محدثاً أو لا قديماً ولا محدثاً، وإما أن يكون غنياً عن غيره، وإما أن يكون محتاجاً إليه، وإما أن لا يكون لا غنياً ولا محتاجاً، فهذه الأقسام لا تستلزم[1] إمكان ذلك في الخارج، فضلاً عن وجوده، وإن قالوا الموجود إما أن يكون قديماً، وإما أن يكون محدثاً، / وإما أن لا يكون قديماً ولا محدثاً، كان هذا كذباً، كذلك سائر الأقسام، فمن حصر الموجود أو الممكن في أقسام فلا بد له من إثبات تلك الأقسام، ومن نفي ما سواها، فكما أنه إذا قال الموجود إما جسم وإما عرض، والممكن إما جسم وإما عرض، يحتاج إلى دليل على نفي ما سوى ذلك، فكذلك يحتاج إلى دليل على إثبات كل من القسمين، فإذا [قال][2] الموجود إما مشار إليه، وإما قائم بالمشار إليه، وإما لا هذا ولا هذا، فيحتاج إلى إثبات كل من الثلاثة، وإلى نفي ما سواها، وإذا قال الموجود إما واجب وإما ممكن، فيحتاج إلى إثبات القسمين ونفي الثالث[3]، فيقال له ما تعني بالممكن أتعني به ما وجوده بعد عدمه وهو المحدث، أم تعني[4] به ما يعم القديم والمحدث، وهو ما يدعي أنه قديم أزلي مع إمكان وجوده /١٧

---

(١) في المخطوط: لا يستلزم.

(٢) كلمة غير واضحة في المخطوط وهكذا استظهرتها.

(٣) في المخطوط: ثالث.

(٤) في المخطوط: يعني.

وعدمه، فإن عنيت الأول كانت القسمة صحيحة مسلمة، وإن أردت الثاني فهذا القسم لم يعلم وجوده، فلا يعلم أن الموجود ينقسم إلى هذين القسمين، وإن قال أردت بالممكن ما يقبل الوجود والعدم مع دوام وجوده، كالفلك عنده، كان التقسيم مردوداً في النفي والإثبات، فهذا القسم منتف عند أكثر العقلاء، والمدعي له لا يثبت وجوده، ولا دليل له على وجوده، ولو قدر وجوده لم يكن[1] الوجود منحصراً فيه [بل][2] ثم قسم ثالث وهو المحدث الكائن/ بعد عدمه، بل جميع الممكنات التي تقبل الوجود والعدم هي من هذا النوع، فكيف يجعل الممكنات من قسم معدوم ممتنع، ويدع الممكن الموجود فهذا هذا. /١٨

والصنف الثاني من القائلين بأن العالم محدث هم أهل الكلام المحدث الذين جعلوا هذا من أصول الدين، وصدروا به كتبهم، وأثبتوا حدوث العالم، بأنه مستلزم للحوادث لا ينفك منها، ولا يمكن وجوده دونها، وما لا ينفك من المحدث فهو محدث، ثم منهم من اعتقد هذه قضية صحيحة، ومنهم من تفطن للفرق بين نوع الحوادث وبين آحادها، فاحتاج أن يقرر ذلك بامتناع حوادث لا أول لها. وهؤلاء قالوا معنى كون العالم محدث أن الرب لم يزل غير محدث لشيء من الأشياء، ولا متكلم بمشيئة ألبتة، لا بكلام قائم به ولا بائن عنه، لم يزل كذلك إلى [أن][3] حدث ما حدث من المحدثات إما السموات والأرض،

---

(١) في المخطوط: يمكن.

(٢) [بل] ليست في المخطوط.

(٣) [أن] ليست في المخطوط.

وإما شيء قبل ذلك، وحدث ما حدث من كلامه، إما[1] قائماً بنفسه عند طائفة[2]، وإما مخلوقاً بائناً عنه عند طائفة أخرى[3] وجعلوا هذا القول من قول الأنبياء وأتباعهم، وهو قول أهل الملل والنحل، واستدلوا على ذلك بأدلة عقلية ظنها كثير من الناس صحيحة وهي أدلة ضعيفة فاسدة/ في العقل فغلط /١٩ هؤلاء فيما أتوا به من جهة السمع والعقل، فلم يفهموا مراد الرسل بما أخبرت به من خلق الله للمخلوقات، وظنوا أن ما ذكروه من العقليات يدل على ذلك، فغلطوا[4] في السمعيات والعقليات، وهؤلاء أهل الكلام المحدث المبتدع في الإسلام، الذي ذمه السلف والأئمة وعابوه، وجعلوهم جهالاً مبتدعين، جهالاً في العقل، مبتدعين في الشرع، وقالوا العلم بالكلام هو الجهل.

والذين قالوا كلام الله مخلوق أو حادث يتكلم بعد أن لم يكن متكلماً، أو أنه يتكلم بغير مشيئته وقدرته بكلام قائم بذاته قديم[5] أزلي إما معنى[6] وإما حروف وأصوات قديمة أزلية[7] هم من هؤلاء، ولهذا كانت أقوالهم لا تعرف

---

(١) في المخطوط: وإما.

(٢) وهم الكرامية.

(٣) وهم المعتزلة.

(٤) في المخطوط: فغلط.

(٥) في المخطوط: قائم.

(٦) وهو مذهب الكلابية والأشاعرة.

انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٢/١٦٥)، مختصر الصواعق المرسلة (٢/٢٩٠-٢٩١).

(٧) وهو مذهب السالمية.

انظر: مجموعة فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٢/١٦٦)، مختصر الصواعق المرسلة (٢/٢٩٣).

عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا يدل عليها دليل صحيح، لا سمعي ولا عقلي، لكن لكل طائفة من هؤلاء من الرد على غيرهم من أهل البدع والإلحاد ما ينتفع به في الرد على أولئك الملحدين المبتدعين، وإن كان الرد قد استبدع من وجه آخر، كالملوك الذين يقاتلون وكل منهم يدفع من ضرر الآخر وظلمه ما يدفعه[1] وإن كان فيهم أيضاً نوع من الظلم والضرر وكان ما قال هؤلاء مما تسلط به أولئك الملحدون، فإنهم رأوا ما قالوه باطلاً في العقل فأخذوا يردون عليهم وهم أجهل منهم/ بالشرع فظنوا الشرع جاء بهذا، فصار ذلك قادحاً في الشرع عندهم[2]. /٢٠

فمنهم من يقول: الشرائع خاطبت الناس فيما ينتفعون باعتقاده وإن كان باطلاً لا حقيقة له في نفس الأمر.

ومنهم من قال له تأويل يفهمه الخاصة، والعامة أريد منهم فهم تلك المعاني التي ليست حقاً في نفس الأمر لانتفاعهم بها، ثم إذا أخذوا في التأويلات احتاجوا إلى تغيير اللغة، ووضع مبتدع، كما فعلوه في لفظ المحدث والمخلوق ونحو ذلك، بخلاف أولئك الذي يعتقدون أن ما قالوه موافق للرسول، فإنهم يقولون: الرسل أرادت من الناس أن يعرفوا الحق بعقولهم ثم يجتهدوا في تأويل كلامهم بما يوافق العقول[3]،

---

(١) في المخطوط: يدفعهم.

(٢) ويسميهم شيخ الإسلام (أهل الوهم والتخييل).

انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/٨-١١)، الفتوى الحموية ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٥/٣١-٣٢).

(٣) يسميهم شيخ الإسلام أهل التحريف والتأويل.

انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/١٢-١٣)، الفتوى الحموية ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٥/٣٢-٣٣).

فهم وإن كانوا لم يثبتوا السمعيات ولا العقليات، لكنهم كلفوا الخلق بطلب العلميات، وتأويل السمعيات، وحقيقة قول هؤلاء أن الرسل لم يهدوا الخلق إلى سمعي، ولا إلى عقلي، بل كان ما جاؤا به يقتضي إضلالهم، لكنهم مع هذا كلفوهم الهدى بعقولهم، وكلفوهم أن يتأولوا أقوالهم بما يخالف مدلولها المعروف، وحقيقة قول هؤلاء نسبة الأنبياء إلى الهدى مع أنهم لم يبينوه، بل كان ما قالوه إلى نقيض الهدى أقرب منه إلى الهدى.

وطائفة ثالثة لا تعرف الحق بعقل/ ولا سمع، وتقول: إن الأنبياء تكلموا بما لم يفهموه هم ولا أحد، وأن معاني ما قالته الرسل ويلغته لا يعلمه أحد، ولا يفهمه أحد إلا الله، فنسبوا الرسل وأتباعهم إلى الجهل بما قالوه[1]، وأنهم لا يعرفون العقليات ولا السمعيات، لكنهم لم يقولوا إن الرسل كلفوا الناس بمعرفة ما ابتدعوه من العقليات، وتأويل ما جاءت به الرسل من السمعيات. ٢١/

الصنف الثالث: المتبعون لما جاءت به الأنبياء وما كان عليه السلف من أن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، وكل ما سواه مخلوق حادث بعد أن لم يكن، وأنه لم يزل متكلماً إذا شاء، فعالاً لما يشاء، فلا يثبتون معه قديماً أزلياً بائناً عنه، ولا يجعلونه لم يزل معطلاً عن الفعل، بل وعن الكلام بمشيئته، وهذا القول هو الموافق لصحيح المنقول وصريح المعقول، وعليه كان السلف، كما قال غير واحد منهم: عبدالله بن المبارك، وأحمد بن حنبل وغيرهما: إن الله

---

(١) وهؤلاء يسميهم شيخ الإسلام (أهل التجهيل).

انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/١٥-١٦)، الفتوى الحموية ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٥/٣٤-٣٥).

لم يزل متكلماً إذا شاء وكيف شاء[١]، وكما ذكر البخاري عن نعيم بن حماد الخزاعي[٢] أن الحي هو الفعال، فلا يكون حي إلا فعالاً[٣]، وقال عثمان بن سعيد الدارمي[٤] هو المتحرك، فلا يكون حي إلا متحركاً[٥]، وذكر الثعلبي[٦]

(١) انظر الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد (ص٩٠) ضمن عقائد السلف.

(٢) نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي، أبو عبدالله الإمام العلامة الحافظ، امتحن على القول بخلق القرآن، ومات محبوساً لأجل ذلك سنة ٢٢٨هـ.
انظر ترجمته في التاريخ الكبير للبخاري (٨/١٠٠)، سير أعلام النبلاء (١٠/٥٩٥-٦١٢)، ميزان الاعتدال (٤/٢٦٧-٢٧٠)، تهذيب التهذيب (١٠/٤٥٨-٤٦٣).

(٣) ذكره البخاري في بداية الجزء الثاني من خلق أفعال العباد (ص١٧٧) ضمن عقائد السلف.

(٤) عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي، أبو سعيد الحافظ الناقد، صاحب المسند كان جذعاً في أعين المبتدعة، له مصنفات في الرد عليهم توفي سنة ٢٨٠هـ.
انظر ترجمته في: طبقات الشافعية (٢/٣٠٢-٣٠٦)، سير أعلام النبلاء (١٣/٣١٩-٣٢٦)، شذرات الذهب (٢/١٧٦).

(٥) يقول الدارمي: فإنه أمارة ما بين الحي والميت التحرك، وما لا يتحرك فهو ميت، لا يوصف بحياة كما وصف الله الأصنام الميتة فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ۝٢٠ أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٖۖ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ۝٢١﴾ [النحل: ٢٠-٢١] فالله الحي القيوم الباسط يتحرك إذا شاء، وينزل إذا شاء، ويفعل ما يشاء، بخلاف الأصنام الميتة التي لا تزول حتى تزال" الرد على الجهمية للدارمي (ص٤١٢) ضمن عقائد السلف.

(٦) أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق، مفسر من أهل نيسابور له اشتغال بالتاريخ توفي سنة ٤٢٧هـ.
انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١/٧٩-٨٠)، البداية والنهاية (١٥/٦٥٩-٦٦٠)، الأعلام للزركلي (١/٢١٢).

بإسناده عن جعفر بن محمد الصادق[١] أنه قال: لم يزل الله فيما لم يزل محسناً إلى من شاء لما شاء، / وفي صحيح البخاري عن ابن عباس لما سأله نافع بن الأزرق[٢] عن قوله ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[٣]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[٤] وقيل له كأنه شيء كان ثم انقطع فقال: "هو سمى نفسه بذلك ولم يزل كذلك"[٥] فأخبر ابن عباس أنه لم يزل متصفاً بذلك، وأنه سمى نفسه بذلك، فجعل القديم الأزلي اتصافه، وأما تسمية نفسه بذلك فلم يقل إنه قديم، لأن التسمية تكلمه بمشيئته وقدرته وكلامه غير مخلوق لكن تكلمه[٦] بالقرآن وتسميته لنفسه بذلك من القرآن غير مخلوق ولا يلزم أن يكون قديماً أزلياً، ومن لا يقول بقدم الصفات الفعلية مع قوله بقدم الكلام المعين كالأشعري

/٢٢

---

(١) جعفر بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسن بن علي بن أبي طالب، الملقب بالصادق، كان من أجلاء التابعين، وله منزلة رفيعة في العلم، وكان صداعا بالحق، توفي سنة ١٤٨هـ.
انظر ترجمته في: حلية الأولياء (٣/١٩٢-٢٠٦)، وفيات الأعيان (١/٢٩١-٢٩٢)، سير أعلام النبلاء (٦/٢٥٥-٢٧٠)، تهذيب التهذيب (٢/١٠٣-١٠٥).

(٢) نافع بن الأزرق بن قيس البكري الوائلي الحروري، أبو راشد، رأس الأزارقة من الخوارج وإليه نسبتهم، كان أمير قومه وفقيههم، من أهل البصرة وكان جباراً فتاكاً، مثيراً للفتن توفي سنة ٦٥هـ.
انظر ترجمته في: الملل والنحل (١/١١٨-١٢٠)، ميزان الاعتدال (٤/٢٤١)، لسان الميزان (٦/١٤٤-١٤٥).

(٣) سورة الفتح، الآية [١٤].

(٤) سورة الفتح، الآية [٧].

(٥) سؤالان نافع بن الأزرق لابن عباس أخرجها الطبراني في المعجم الكبير برقم (١٠٥٩٤)، (١٠/٣٠٠-٣٠٢) وهذا السؤال الذي ذكره المؤلف هو آخرها.

(٦) في المخطوط: تكليمه.

وأتباعه[١] وابن عقيل[٢] والقاضي في أول قوليه يقول تسميته لنفسه بذلك قديم أزلي، وأما اتصافه بذلك فيمتنع أن يكون أزلياً. وهذا نقيض قول ابن عباس، وهؤلاء يقسمون صفاته إلى صفات ذاتية وفعلية، كما يقسمها المعتزلة[٣]، وهو عندهم لا يتصف بفعل قائم بنفسه، بل [النظريات][٤] كلها مخلوقة كالمعتزلة والجهمية[٥] يجعلونه موصوفاً بالمخلوقات المباينة له وهؤلاء يلزمهم ذلك في مواضع لكنهم يتناقضون.

---

(١) الأشاعرة هم المتسبون إلى أبي الحسن الأشعري في مذهبه الثاني بعد رجوعه من الاعتزال، وعامتهم يثبتون سبع صفات فقط، ويقولون إن الإيمان هو التصدق، ومن أشهر كتبهم: الإرشاد للجويني، والمواقف للإيجي، والمحصل للرازي.
انظر: الملل والنحل (١/٩٤-١٠٣)، مذاهب الإسلاميين لعبدالرحمن بدوي (١/٤٨٧-٧٤٨).

(٢) علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن أحمد البغدادي، أبو الوفاء الحنبلي، مقري، فقيه، أصولي واعظ، كان فطناً، لبقاً، شديد المحافظة على وقته، توفي سنة ٥١٣هـ.
انظر ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة (١/١٤٢-١٦٣)، سير أعلام النبلاء (٩/٤٤٣-٤٥١)، المنهج الأحمد (٢/٢١٥-٢٢٩)، شذرات الذهب (٤/٣٥-٤٠).

(٣) المعتزلة: سموا بذلك لاعتزال شيخيهم: واصل عطاء، وعمرو بن عبيد مجلس الحسن البصري لقولهما: بأن الفاسق -مرتكب الكبيرة- لا مؤمن ولا كافر، ويجمع المعتزلة القول بنفي الصفات عن الله تعالى، والقول بأن القرآن محدث، وأن الله -تعالى- لا يرى في الآخرة، وليس خالقا لأفعال العباد، ويسمون القدرية والعدلية، وفرقهم تصل إلى عشرين فرقة.
انظر: مقالات الإسلاميين(١/٢٣٥) وما بعدها، الفرق بين الفرق (ص٢٠-٢١، ١١٤-١١٦)، التبصير في الدين (ص٦٣-٦٧)، الملل والنحل (١/٤٣، ٤٦).

(٤) هكذا في المخطوط.

(٥) الجهمية: اتباع جهم بن صفوان الذي قال: إن العبد مجبور على فعله، ومن ضلالاته إنكار الأسماء والصفات، والقول بأن الجنة والنار تبيدان، وأن الإيمان هو المعرفة بالله فقط، والكفر هو الجهل بالله فقط.
انظر: مقالات الإسلاميين ١/٣٣٨، الفرق بين الفرق ص ٢١١، الملل والنحل ١/٨٦-٨٨.

فصل

/٣ أكثر المعتزلة وكثير من غيرهم أنكروا خرق العادة لغير/ الأنبياء[١]. والجهمية ومن اتبعهم، كأبي الحسن وأصحابه، ومن وافقهم من أصحاب أحمد ومالك والشافعي وغيرهم كالقاضي أبي يعلي وأبي المعالي الجويني وأبي الوليد الباجي[٢] وأمثالهم لم يذكروا فرقاً بين معجزات الأنبياء وآياتهم، وبين كرامات الأولياء وسحر السحرة، إلا أن المعجزة تقترن بدعوى النبوة ويمتنع معارضتها[٣]، والولي بَرٌّ والساحر فاجر، ومن هؤلاء من سوى بين معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء، ولا سوى بين ذلك وبين السحر، بل يقول كل ما

---

(١) انظر أصول الدين للبغدادي (ص١٧٥)، الإرشاد للجويني (ص٣١٦)، شرح المقاصد (٥/٧٢-٧٣)، النبوات لشيخ الإسلام (١/١٢٩-١٣٠).

(٢) أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي الأندلسي القرطبي، الباجي، فقيه، متكلم، أديب، شاعر، اشتهر اسمه، وله مصنفات نفيسة، توفي سنة ٤٧٤هـ.
انظر ترجمته في: ترتيب الدارك (٨/١١٧-١٢٧)، الصلة (١/٢٠٠-٢٠٢)، سير أعلام النبلاء (١٨/٥٣٥-٥٤٥).

(٣) يقول الجويني "فإن قيل: فما الفرق بين الكرامة والمعجزة؟ قلنا: لا يفترقان في جواز العقل، إلا بوقوع المعجزة على حسب دعوى النبوة"[الإرشاد، ص٣١٩].
ويقول: "ولا يمتنع عقلاً أن يفعل الرب تعالى عند ارتياد الساحر ما يستأثر بالاقتدار عليه، فإن كل ما هو مقدور للعبد فهو واقع بقدرة الله تعالى عندنا والدليل على جواز ذلك كالدليل على جواز الكرامة، ووجه الميز ها هنا بين السحر والمعجزة كوجه الميز في الكرامة" الإرشاد (ص٣٢١-٣٢٢).
وانظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٦/٤٠١).

كان معجزة للنبي جاز أن يكون كرامة لولي، ولا يقول بمثل ذلك في السحر، لكونه لم يعرف أن السحر فيه خوارق عادات، كالطيران في الهواء، والمشي على الماء، وكذلك المتفلسفة المتكلمون في ذلك، كابن سيناء وأمثاله، لم يذكروا فرقاً بين ذلك، إلا أن النبي والولي بَرٌّ، والساحر فاجر[١]، وسبب ذلك أن هؤلاء جعلوا ذلك كله من قوى النفس، ولكن النفوس تختلف بالبر والفجور.

وأسباب الحوادث -خوارقها، وغير خوارقها- عند هؤلاء ثلاثة: القوى الفلكية، والقوى الطبيعية، والقوى النفسية، [و][٢] إن كانت الحوادث عندهم كلها عن حركة الفلك، وحركة الفلك هي النفس الفلكية، ولذلك[٣] تحرك العناصر السفلية فتتحرك حركة طبيعية، ثم النفوس التي تتعلق بها يحصل بها الأمور النفسانية، / فمبدأ الحوادث كلها عندهم النفس الفلكية، وحقيقة مذهبهم أن الحركة النفسانية وما يحدث[٤] عنها يحدث بلا محدث، كما قد بسطنا القول على مذهبهم في غير هذا الموضع. ٢٤/

ولا يعرفون ملائكة ولا جناً إلا ما يثبتونه من الأعراض في هذه الأعيان، أو ما يدعونه من العقول العشرة[٥]، ولهذا إذا جمعوا بين أصولهم وبين الشريعة جعلوا الملائكة هي العقول العشرة، أو القوى النفسانية، أو

---

(١) انظر الجواب الصحيح ٦/٤٠٠، النبوات ١/١٣٨.

(٢) [و] ليست في المخطوط.

(٣) في المخطوط: وذلك.

(٤) في المخطوط: وما محدث.

(٥) انظر درء التعارض ٥/٣٨٤.

الطبيعة، وقالوا هي الكواكب، كما جعل أصحاب رسائل إخوان الصفا[1] لملك الموت من روحانية زحل، ورضوان من روحانية المشترى، وجبرائيل من روحانية المريخ، وجعل الكواكب الثابتة هي حملة العرش ومن حوله إذ[2] كانوا يقولون العرش هو الفلك التاسع[3]، وقد وافقهم

---

(١) إخوان الصفا: جماعة يظهرون الإسلام، ويزعمون أنهم من نسل المسلمين الأولين، وإنما كشفوا عن أنفسهم في القرن الرابع الهجري، كان مبدأ نشأتهم في العراق، وهم باطنية، أصحاب مذهب فلسفي روحاني، أخلاقي، ولم يكن لهم صلة بالدين حقيقة، وإنما يأخذون من كل دين ما يوافقهم، ولهم طقوس، وأنظمة سرية، ورسائل عرفت برسائل إخوان الصفا.
انظر التعريف بهم في كتاب: إخوان الصفا لعمر فروخ (ص١٧-٤٤)، ومقدمة رسائل إخوان الصفا لبطرس البستاني.

(٢) في المخطوط: إذا.

(٣) جاء في رسائل إخوان الصفا:
"وهكذا ينبث من جرم زحل قوة روحانية تسري في جميع العالم من الأفلاك والأركان والمولدات... ويسمي الفلاسفة هذه القوة روحانيات زحل، والناموس يسميها ملكا ذا جنود وأعوان، وملك الموت منهم...
وهكذا ينبث من جرم المريخ قوة روحانية تسري في جميع العالم من الأفلاك والأركان والمولدات .. وتسمي الفلاسفة هذه القوة وما ينبث منها في العالم روحانيات المريخ ويسميها الناموس ملكاً ذا جنود وأعوان، وجبرائيل، ومنهم مالك الغضبان وخزنة جهنم أجمعون....
وهكذا ينبث من جرم المشتري قوة روحانية تسري في جميع العالم .... وتسمى الفلاسفة هذه القوة وما ينبث من أفعالها روحانيات المشتري، ويسميها الناموس ملكا ذا جنود وأعوان، ورضوان خازن الجنان منهم"
الرسالة السادسة من الجسمانيات الطبيعيات في ماهية الطبيعة، وهي الرسالة العشرون من رسائل إخوان الصفا (٢/١٤٥-١٤٦)، وجاء فيها أيضا: "واعلم يا أخي أن الملائكة الحافين بالعرش هم حملة العرش، وهي الكواكب الثابتة الحافة بالفلك التاسع من داخله" المرجع السابق (٢/١٤٢).

على أن الفلك التاسع هو العرش من تفلسف في هذا الموضع، كابن حزم وأبي حامد والرازي وغيرهم، وبسط هذا له موضع آخر، وأما الأولون[1] فإن أصل قولهم الذي أوقعهم[2] في هذا أنهم لا يثبتون أسباباً وحكماً يفعل لأجلها، ولا يثبتون قوى وقدراً وطبائع تؤثر في آثارها، ولا يفرقون بين مأمور ومأمور، فلا يختص عندهم بعض الأفعال والأقوال بصفات تقتضي[3] أن تكون من الحسنات المأمور بها، ولا بصفات تقتضي[4] أن تكون من السيئات المنهي عنها، ولا يفرقون بين شخص [وشخص][5] في جواز تخصيص/ الله له بالنبوة، بل يجوزون أن يرسل كل أحد، وأن يأمر بكل شيء وأن ينهى عن كل شيء[6]، وأن يفعل كل شيء ممكن، ليس من الأفعال ما ينزهونه عنه أن يفعله، ولا من الممكنات والمقدورات ما ينزهونه عنه، ولكن ما أخبر أنه لا يفعله، أو فعله، علم بخبره وقوعه وعدم وقوعه، وإن كان لا ينزه عن واحد منهما، فإذا أخبر

٢٥/

---

(١) وهم الأشاعرة.

(٢) في المخطوط: أوقفهم.

(٣) في المخطوط: يقتضي أن يكون.

(٤) في المخطوط: يقتضي أن يكون.

(٥) [وشخص] ليست في المخطوط.

(٦) يقول الإيجي من الأشاعرة "لا حكم للعقل في حسن الأشياء وقبحها، وليس ذلك عائداً إلى أمر حقيقي في الفعل يكشف عنه الشرع، بل الشرع هو المثبت له والمبين، ولو عكس القضية فحسن ما قبحه، وقبح ما حسنه، لم يكن ذلك ممتنعاً وانقلب الأمر" المواقف للإيجي (ص٣٢٣)، وانظر شرح المقاصد (٤/ ٢٨٢).

ومن الأشاعرة من صرح بأن لله أن يجعل الواجبات على العباد محرمات وبالعكس. انظر حاشية الكلنبوي ٢/ ١٨٦.

أنه يثيب عباده المؤمنين، فهو كإخباره أنه لا يغفر أن يشرك به[١]، مع جواز أن يأمر بالشرك عندهم، ولا عندهم من أفعال العباد أيضاً ما ينزهونه عن الأمر به، والنهي عنه، و[لا][٢] في الحوادث عندهم شرط[٣] ولا سبب ولا مانع، بل كل ممكن يجوز أن يكون مقدوراً بلا سبب ولا حكمة، وإنما المخصص محض المشيئة، والقادر عندهم يخص أحد الجائزين[٤] بمحض مشيئته، من غير سبب يقتضي تخصيصه، ولا لحكمة تقتضي[٥] تخصيصه، فأفسد[٦] عليهم بهذه الأصول التمييز بين النبي والساحر، وبين النبي والولي، وإذا كان الله قادراً على خرق العادة مطلقاً[٧] عندهم لا يميزون عادة من عادة، ولا يشترطون لذلك شروطاً، ولا له مانع عندهم، ولا يعلمون ما يفعل مما لا يفعل إلا بالعادة أو بالخبر خبر الأنبياء فقبل خبر الأنبياء لا مستند لهم في الفرق إلا

---

(١) أجاز الأشاعرة أن يغفر الله الشرك. انظر حاشية الكلنبوي (٢/١٩٩). كما أجازوا عقاب المطيعين. وفي هذا يقول الغزالي: "ندعي أن الله تعالى إذا كلف العباد فأطاعوه لم يجب عليه الثواب، بل إن شاء أثابهم، وإن شاء عاقبهم، وإن شاء أعدمهم ولم يحشرهم، ولا يبالي، لو غفر لجميع الكافرين، وعاقب جميع المؤمنين، ولا يستحيل ذلك في نفسه، ولا يناقض صفة من صفات الإلهية" الاقتصاد للغزالي (ص١١٧.) وانظر المحصل للرازي (ص٢٩٥)، مطالع الأنظار (ص١٩٦)، المواقف (ص٣٢٩).

(٢) [لا] ليست في المخطوط.

(٣) في المخطوط: شرطاً.

(٤) في المخطوط زيادة: "القائلين" بعد "الجائزين" ولا معنى لها.

(٥) في المخطوط: يقتضي.

(٦) في المخطوط: فأسند.

(٧) في المخطوط: منطقاً.

/٢٦ العادة، والعادة عندهم يجوز نقضها، وحينئذ فاحتاجوا أن يقولوا إنا نعلم/ بالاضطرار أن[1] العادة الفلانية لم تخرق مع تجويزنا أن تخرق[2]، ولا مستند للفرق إلا مجرد ما يخلق في قلوبنا من العلم الاضطراري[3]، من غير أن يكون للمعلوم سبب يختص بما وصفوه به، ولا للعلم سبب يختص بحدوثه في قلوبهم دون نقيضه، قالوا: وكذلك نعلم أن من ادعى النبوة وأتى بالخارق فإنا نعلم صدقه بالاضطرار، وإن كان مثل ذلك الخارق يأتي به الساحر والولي، ويحصل العلم الضروري هنا، ولا يحصل[4] هنا لا لفرق إلا مجرد اقتران دعوى النبوة به، ولهذا يتناقضون كثيراً، ويذكرون بين النبي والولي وبينهما وبين الساحر فروقاً يتناقضون فيها، ويقولون أحياناً إن الأمة مجمعة على أن إحياء الموتى لا ينال بالسحر، فيلزم أن لا يتوصل الساحر إلى إحياء جماد، وهذا الذي ذكروه من إجماع الأمة لا ينفعهم إن لم يبينوا ثبوت ذلك بالأدلة العقلية على أصلهم، وإلا فالإجماع دليل سمعي.

والقرآن والسنة وإجماع السلف والأئمة والأدلة العقلية تدل على الفرق بين النبي والساحر من وجوه:

من جهة نفس الشخصين: فإن النبي لا يكون إلا صادقاً براً، والذي تقترن به الشياطين كالساحر والكاهن لا يكون صادقاً باراً، بل أفاكاً أثيماً، فهذا أحد

---

(١) في المخطوط: إلى.

(٢) في المخطوط: أي تخرق.

(٣) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ٦/٣٩٨-٣٩٩.

(٤) مكررة في المخطوط.

الفروق، وهو مبني على أن الله يصطفي من الملائكة/ رسلاً ومن الناس، /٢٧
وأن الله أعلم حيث يجعل رسالته، فلا بد أن يكون النبي مختصاً بما يناسب النبوة، وأقل ذلك أن يكون صادقاً باراً قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[1] وقال: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾[2] وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَغُلَّ﴾[3] فهذا أصل عظيم، فإن تجويز النبوة في كل أحد من أصول الضلال.

الفرق الثاني بين الدعوتين: فإن النبي إنما يدعو إلى التوحيد والصدق والعدل وطلب الدار الآخرة، فلا بد أن يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر. والساحر لا يدعو إلى ذلك، بل إلى اتباع الهوى، وإن كان شركاً وظلماً وفجوراً وهذا الفرق يناسب الأول[4]، فإن الأول في أقواله وأعماله وأخلاقه في نفسه، وهذا الثاني هو الفرق فيما يأمر به ويدعو إليه ويخبر به.

والفرق الثالث في نفس آياته سواء كانت من جهة القدرة والتصرف، أو من جهة العلم والخبر، فإن معجزات الأنبياء خارجة عن جنس مقدور الإنس والجن والحيوان، وأما خوارق السحرة والكهان فلا يخرج عن جنس مقدور هؤلاء[5]، مثل إمراض النفوس وقتلها، وهذا من جنس مقدور البشر، لكن

(١) سورة الأنعام، الآية [١٢٤].

(٢) سورة الحج، الآية [٧٥].

(٣) سورة آل عمران، الآية [١٦١].

(٤) انظر: النبوات (١/١٩٢-١٩٤، ٥٢١).

(٥) انظر: النبوات (١/٥٠٢، ٥٢٣-٥٢٥، ٢/٨٠١).

تختلف[١] أسبابها، فالساحر يفعل ذلك بأسباب خفية لا تظهر للناس، وكذلك إزالة عقل الرجل وجعله محباً لآخر ومبغضاً له، فإن هذا من جنس ما قد يفعله الناس، لكن تختلف[٢] طرقه وأسبابه، وكذلك/ إزالة الأمراض التي يعتاد /٢٨ إزالتها، فإن الساحر قد يزيلها بأسباب غير الأسباب المعلومة، وكذلك الإخبار عن بعض الأمور الغائبة التي قد يعلم نظيرها إما بمنام، وإما بخبر الجن والفراسة ونحو ذلك، بخلاف ما يخبر به النبي من الغيب الذي لا يعلمه إلا الله، وما يأتون به من الآيات، كانقلاب العصى حية، وخروج الماء من الحجر، ونحو ذلك، ومثل انشقاق القمر، ونبع الماء من بين الأصابع، وتكثير الطعام القليل من غير مادة تزاد عليه، فإن هذا لا يأتي به ساحر، ولكن قد يأتي بطعام أو شراب أو مال من مكان آخر، لأن الشياطين تحمله له، ولهذا لم يكن شيء من هذا من معجزات النبي ﷺ، وإنما كانت معجزاته من القسم الأول، وقولنا في هذا: من جنس مقدور الحيوان، لم نرد[٣] به ما يريد بعض الناس بأن مقدور المخلوق لا يكون إلا في محل قدرته، ويقولون كلما خرج عن نفس المخلوق فليس مقدوراً له، ولا يجعلون لقدرته تعلقاً بغير محلها، كما يقوله أبو الحسن وأتباعه، كالقاضي أبي يعلي[٤] وغيره، بل نريد[٥] ما يقدر الحيوان أن يحصله[٦] بسعيه

---

(١) في المخطوط: يختلف.

(٢) في المخطوط: يختلف.

(٣) في المخطوط: يرد.

(٤) في المخطوط: أبو.

(٥) في المخطوط: يريد.

(٦) في المخطوط: يحصل.

وسببه/ ، كما يقدر بعض الناس على قتل غيره وتمريضه ، وكما تقدر الجن /٢٩ والريح والطير على أن تحمل شيئاً بين السماء والأرض ، وأيضاً فلا نريد بذلك أن الأنبياء لا تأتي بشيء من هذه الخوارق التي جنسها مقدور للحيوان ، بل تأتي[1] بها وبغيرها ، فما كان غير مقدور في العادة للإنسان قد يقدر عليه بعض الناس بأسباب غريبة ، كما يقدر الساحر والكاهن بما[2] يقترن به من الشياطين وبغير ذلك على أمور غريبة ، لكنها معتادة من جنسها كما يقدر أهل الحيل الطبيعية على أنواع من العجائب التي لا يقدر عليها غيرهم ، فهؤلاء إذا جاؤا بهذا الجنس اقترن به ما يبين كذبهم ، مثل أن يخبر أحدهم بأمور غائبة ويكذب بكثير مما يخبر به ، ويمكن غيره أن يمنعه من تلك ويعارضه بنظيرها ، والدليل إذا أمكن إبطاله بالممانعة والمعارضة بطلت دلالته ، كمن يخبر من الكهان ببعض الغائبات لكاهن آخر مثله يخبر بها ، ويمكن أن يمنع[3] من الإخبار إما بشيطان أقوى من شيطانه يمنع شيطانه أن يخبره ، وإما برجل مؤمن قوي الإيمان معه من ذكر الله وأسمائه وكتابه ما يطرد به الشياطين فلا يخبر بشيء ، بل ولا يتصرف له بشيء ، بخلاف إخبار المسيح عليه السلام لهم بما يأكلون وما يدخرون في بيوتهم ، فإنه لا كذب فيه ، ولا يمكن أحداً أن يمانعه ولا/ يعارضه ، وكذلك /٣٠ مسرى محمد ﷺ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ، فإنه كان آية بينة لقومه لما أخبرهم بصفة بيت المقدس صفة مفصلة لا يقدر عليها إلا من رآه ، وهم

---

(١) في المخطوط : يأتي.

(٢) في المخطوط : مما.

(٣) في المخطوط : تمنع.

يعلمون أنه لم يره قط، ولم يكن المقصود بذكر المسرى هذا، بل المقصود أن يكون هذا دليله ووسيلة على ما يكون بعده من المعراج الذي فيه الآيات الكبرى كما قال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ﴾[1] فإن قطع المسافة في الهواء مقدورة للطير وللجن ولمن تحمله الجن، كما أخبر تعالى عن العفريت الذي قال لسليمان: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾[2] وكما قد تواتر عندنا وعند غيرنا من تحمله الجن في الهواء، وتذهب به إلى مكان بعيد، مع كونه كافراً وفاجراً، وتذهب به إلى مكة وغيرها[3] مع كونه فاجراً ومنافقاً، فهذا الذهاب الذي يفعله الشياطين يكون لشيء تريده الشياطين بهذا وأمثاله من إضلاله وإغوائه، لا لمصلحة الدين ولا الدنيا، بخلاف حمل الريح لسليمان، فإنه كان من نعم الله التي[4] ينتفع بها في الدين والدنيا بلا مضرة راجحة[5]، وأما معراج نبينا ﷺ/ فكان أعلى من ذلك، فإنه كان فيه من مصالح الدين ما لم يكن لغير سيد المرسلين، وهؤلاء الذين تحملهم الشياطين في الهواء يمكن ممانعتهم ومعارضتهم من جنسهم [من][6] المؤمنين، كما قال الذي عنده علم من الكتاب ٣١/

---

(١) سورة الإسراء، الآية [١].

(٢) سورة النمل، الآية [٣٩].

(٣) في المخطوط: وغيره.

(٤) في المخطوط: الذي.

(٥) انظر النبوات (٢/٨٠٤، ٩٩٦).

(٦) [من] ليست في المخطوط.

﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن يَرۡتَدَّ إِلَيۡكَ طَرۡفُكَ﴾[1] ويقترن بهذه الأمور ما يستلزم فجورهم وكذبهم المناقض للولاية والنبوة.

والدجال عامة ما يأتي به من جنس ما يفعله السحرة والشياطين لكنه أقوى من غيره في ذلك، ولهذا لم يكن من خلق آدم إلى قيام الساعة فتنة أعظم من فتنة الدجال، كما ثبت ذلك في الصحيح عن النبي ﷺ حين قال: (**ما من نبي إلا وقد أنذر أمته الدجال، حتى نوح أنذر أمته الدجال، وسأقول لكم فيه قولاً لم يقله نبي لأمته، إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور، مكتوب بين عينيه كافر ك ف ر، يقرأه كل مؤمن، قارئ وغير قارئ، واعلموا أن أحداً منكم لن[2] يرى ربه حتى يموت**)[3] فلما كانت شبهات الدجال قوية لم يأت[4] بشر بمثلها ذكر النبي ﷺ من الدلائل الدالة على كذبه ما هو بين لكل أحد، أحدها: أنه أعور، وأنه يدعي الإلهية، ومعلوم أن الله/ ليس بأعور، فإن الشيطان وإن شبه على بعض الناس وجوز أن يكون الله يحل أو يتحد ببشر كما قالته النصارى في المسيح، وكما يقوله كثير من الضلال، فلا ريب أن الله أكمل من غيره، وأن العور صفة نقص، فيعلم كل أحد أن الله لا يكون أعور، ومما يشبه هذا ما حدثني بعض أصحابنا عن بعض أهل الإلحاد من اليونسية[5]، وهم يعتقدون في / ٣٢

---

(١) سورة النمل: آية ٤٠.

(٢) في المخطوط: لم ير.

(٣) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الفتن، حديث رقم ٧٣٥٦.

(٤) في المخطوط: لم يأتي.

(٥) ذكر كتاب المقالات اليونسية أصحاب يونس بن عبدالرحمن القمي ضمن فرق الرافضة الذين مثلوا الله تعالى بخلقه، انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ١١٠)، الفرق بين الفرق (ص٧٠).

أحدهم أنه الله، وكان هذا يعتقد في نفسه أنه الله، قال عن نفسه: فكّرت في نفسي يوماً -وكان أعور- فوجدتني أعور، وأنا عاجز عن إزالة الضرر عن نفسي فتبين لي[١] أني لست إلهاً، إذ لو كنت إلهاً لقدرت أن أزيل هذا النقص عن نفسي، فأجعل نفسي صحيح العينين.

وذكر النبي ﷺ أنه مكتوب بين عينيه كافر، وأن كل مؤمن يقرأ ذلك، وهذا يبين أن أهل الإيمان بما في قلوبهم من الإيمان يبين الله لهم من الحق ما لا يبصره غيرهم، وقال كلمة جامعة **(واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت)** فدل بذلك على أن كل ما يرى بالعين قبل الموت فليس هو الله، وأن الله لا يرى/ في الدنيا، وكذلك ما تقدم من إنذار الأنبياء وإخبارهم به، صار مبيناً أنه كذاب، وكذلك دعواه الإلهية الممتنعة لذاتها مما سوى الله، ولما كانت الدعوى ممتنعة، لم يمكن أن يقوم على صحتها دليل فعلم أن ما جاء به لم يكن آية على دعواه، وأن الله جعل ذلك محنة وفتنة يبلو بها عباده ليجتهدوا في تحقيق الإيمان، والثبات عليه، كسائر ما ابتلاهم به من نحو ذلك، كما قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿الٓمٓ ۝ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾[٤]، والفتنة

٣٣/

(١) في المخطوط: إلي.

(٢) سورة آل عمران، الآية [١٧٩].

(٣) سورة البقرة، الآية [١٤٣].

(٤) سورة العنكبوت، الآيات [١-٢].

تكون تارة بالشبهات، والشهوات تارة، فيفتنون بالشبهات ليعرفوا الحق من الباطل، والهدى من الضلال. ويفتنون[١] بالشهوات ليتميز الراشد من الغاوي، والمطيع من العاصي، والله أعلم.

الفرق الرابع: أن المعجزات لا يمكن معارضتها، بخلاف خوارق السحرة فإنه يمكن معارضتها[٢]، لأن النبي لا يعارضه شيء قبله إلا إذ[٣] كان الأنبياء يصدق بعضهم بعضاً، وغير الأنبياء لا يمكنهم الإتيان بمثل آيات الأنبياء، وأما السحرة فإنه يعارض بعضهم/ بعضاً، ولهذا كان السحرة يبطل بعضهم سحر بعض، ويسحر المسحور الساحر[٤] كما يوجد من المتقابلين من بني آدم، بخلاف آيات الأنبياء. ٣٤/

آخر ما وجد في الكراس وبه كمل جميع الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم[٥].

(١) في المخطوط: ويفتنوا.

(٢) انظر: النبوات (١/٥٠٠-٥٠٤).

(٣) في المخطوط: إلا إذا.

(٤) في المخطوط: للساحر.

(٥) جاء في آخر المخطوط ما يلي: "مذكور في الأصل المنسوخ عنه ما نصه:
علقه الفقير، أحقر الكتاب، وأفقر الطلاب، سليم الحموي، في جامع دمشق، غفر الله له، ولوالديه، ولمن نظر إليه بإحسان، ولكل المسلمين، حرر في محرم سنة ١٢٧٢هـ اثنين وسبعين ومائتين وألف. تمت
كان نسخ هذه التكملة على يد حامد بن محمد أديب التقي الحسيني الأثري سنة ألف وثلاثمائة وستة وعشرين (١٣٢٦) في جمادى الثانية غفر الله لهما ولمن دعا لهما وللمؤمنين.
كان الفراغ من المقابلة في ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٢٦هـ على يد كاتبه".



الفهـــارس



فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

فهرس الأعلام

فهرس التعريف بالفرق

الفرقـــة	الصفحة

فهرس المصادر والمراجع

١- إخوان الصفا/ د. عمر فروخ، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ.

٢- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد/ إمام الحرمين أبو المعالي الجويني، تحقيق د. محمد يوسف موسى، علي عبدالمنعم، نشر مكتبة الخانجي بمصر ١٣٦٩هـ.

٣- الأسماء والصفات/ أبوبكر أحمد البيهقي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ دار الكتب العلمية بيروت.

٤- أصول الدين/ عبدالقاهر البغدادي، الطبعة الثانية ١٤٠٠، دار الكتب العلمية بيروت.

٥- الأعلام/ خير الدين الزركلي، الطبعة العاشرة، دار العلم للملايين.

٦- الاقتصاد في الاعتقاد/ أبو حامد الغزالي، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية بيروت.

٧- البداية والنهاية/ الحافظ إسماعيل بن كثير، تحقيق د. عبدالله التركي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار هجر.

٨- بيان مذهب الباطنية وبطلانه/ محمد بن الحسن الديلمي، صححه شدو طمان، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ المكتبة الإمداد بمكة المكرمة.

٩- التاريخ الكبير/ للإمام أبو عبدالله البخاري، المكتبة الإسلامية بتركيا.

١٠- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرقة الهالكة/ أبو المظفر طاهر الإسفراييني، تحقيق كمال الحوت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، عالم الكتب بيروت.

١١- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك/ القاضي عياض، تحقيق: سعيد أعراب، نشر وزارة الأوقاف بالمغرب.

١٢- تهذيب التهذيب/ الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى ١٣٢٧هـ، دائرة المعارف النظامية بالهند.

١٣- التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل/ محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق د. عبدالعزيز الشهوان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ دار الرشد بالرياض.

١٤- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح/ شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، نشر دار العاصمة.

١٥- حاشية الكلنبوي على الدواني على العقائد العضدية/ إسماعيل الكلنبوي، دار سعادت عثمانية ١٣١٦هـ.

١٦- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء/ أبو نعيم الأصبهاني، مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٩هـ.

١٧- خلق أفعال العباد/ للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري مطبوع ضمن عقائد السلف، جمع وتحقيق د. علي سامي النشار وعمار الطالبي.

١٨- درء تعارض العقل والنقل/ شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٩- الذيل على طبقات الحنابلة/ أبو الفرج عبدالرحمن بن رجب، تصحيح: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٢هـ.

٢٠- الرد على الجهمية/ عثمان بن سعيد الدارمي، مطبوع ضمن عقائد السلف، جمع وتحقيق د. علي سامي النشار وعمار الطالبي، نشر منشأة المعارف بالإسكندرية.

٢١- الرد على الزنادقة والجهمية/ للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق د. علي سامي النشار، عمار الطالبي، نشر منشأة المعارف بالإسكندرية.

٢٢- رسائل إخوان الصفا وخلان الوفاء/ دار صادر، بيروت.

٢٣- السنة/ أبوبكر عمر بن أبي عاصم، خرج أحاديثه المحدث الألباني، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي.

٢٤- سنن الدارمي، الناشر دار إحياء السنة المحمدية.

٢٥- سير أعلام النبلاء/ الحافظ الذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرناؤط، الطبعة الثانية ١٤٠٢ مؤسسة الرسالة بيروت.

٢٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبدالحي بن العماد الحنبلي، نشر دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٢٧- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، هبة الله اللالكائي، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة للنشر والتوزيع.

٢٨- شرح العقيدة الأصفهانية/ شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق سعيد بن نصر، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، مكتبة الرشد بالرياض.

٢٩- شرح المقاصد/ مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، عالم الكتب، بيروت.

٣٠- الصلة/ أبو القاسم بن بشكوال، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ م.
٣١- طبقات الشافعية الكبرى/ عبدالوهاب السبكي، تحقيق عبدالفتاح الحلو، ومحمود الطنامي، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ، مطبعة الحلبي بمصر.
٣٢- العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية/ للحافظ محمد بن عبدالهادي، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٣- الفتوى الحموية/ شيخ الإسلام ابن تيمية، مطبوعة ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية جمع عبدالرحمن قاسم، الطبعة الأولى.
٣٤- الفرق بين الفرق/ عبدالقاهر البغدادي، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت.
٣٥- لسان الميزان/ الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
٣٦- الكامل في ضعفاء الرجال/ عبدالله بن عدي الجرجاني، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ دار الفكر.
٣٧- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية/ جمع عبدالرحمن بن قاسم، الطبعة الأولى بالرياض ١٣٨١هـ.
٣٨- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين/ للفخر الرازي، تعليق طه عبدالرؤف سعد، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ، نشر دار الكتاب العربي.
٣٩- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة شمس الدين ابن قيم الجوزية، اختصار محمد الموصلي، مكتبة الرياض الحديثة.

٤٠- مذاهب الإسلاميين/ د. عبدالرحمن بدوي، الطبعة الثانية ١٩٧٩م، دار العلم للملايين، بيروت.

٤١- مطالع الأنظار شرح لوامع الأنوار/ أبو الثناء الأصفهاني، المطبعة الخيرية بمصر، عام ١٣٠٦هـ.

٤٢- المعجم الأوسط/ الحافظ أبو القاسم سليمان الطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله، عبدالمحسن الحسيني، نشر دار الحرمين بمصر.

٤٣- المعجم الكبير/ للحافظ ابي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، وزارة الأوقاف بالعراق.

٤٤- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين/ أبو الحسن الأشعري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ، نشر مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة.

٤٥- الملل والنحل/ محمد الشهرستاني، تحقيق سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.

٤٦- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد/ عبدالرحمن العليمي، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ، مطبعة المدني.

٤٧- المواقف في علم الكلام، عبدالرحمن الإيجي، عالم الكتب، بيروت.

٤٨- الموضوعات من الأحاديث المرفوعات/ أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي، تحقيق د. نوالدين شكري، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ أضواء السلف.

٤٩- ميزان الاعتدال في نقد الرجال/ الحافظ الذهبي، تحقيق محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

٥٠- النبوات/ لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق د. عبدالعزيز الطويان، الطبعة الأولى ١٤٢٠، نشر الجامعة الإسلامية.

٥١- نهاية الإقدام في علم الكلام/ أبو الفتح محمد الشهرستاني، تحقيق الغرر جيوم.

٥٢- وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان/ أحمد بن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار الكتب العلمية، بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة